

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة

قسم العلوم الاقتصادية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



أثر الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2020-2024)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

تحت إشراف:

أ. د: صيد فاتح

إعداد الطالبة

سطيحة فريدة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة
خنطيط خديجة	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	20 أوت 1955 سكيكدة
حناش حبيبة	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا	20 أوت 1955 سكيكدة
صيد فاتح	أستاذ التعليم العالي	مشرفا	20 أوت 1955 سكيكدة

السنة الجامعية: 2025-2026



شكر وتقدير

أشكر الله عز وجل على توفيقه لي على إتمام هذه المذكرة.

أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأستاذ الفاضل الدكتور " سيد فاتح " الذي

أشرف على هذا العمل وما قدمه لي من إرشادات هادفة وتوجيهات علمية سديدة

ونصائح قيمة والحرص الدائم على متابعة هذا العمل في مختلف مراحلها.

أتقدم بجزيل الشكر إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى كل الإخوة العاملين في جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

وعلى رأسهم عمال مكتبة الكلية والمكتبة المركزية لجهودهم الطيبة في إنجاز هذه

المذكرة وكل من ساعدني من قريب أو بعيد لإنجاح هذا العمل.

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى:

والدائي الكريمين شكرا وعرفانا لفضلهما علي في الدنيا والآخرة.

إلى إخوتي وأخواتي ورفيقي دربي زوجي العزيز.

إلى جميع أساتذتي الكرام وأصدقائي وزملائي في الدراسة والعمل.

وكل من دعا لي في ظهر الغيب بأن يوفقني الله.

إلى كل طالب علم أهدي هذا العمل المتواضع.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2020-2024)، بالتركيز على تحليل تطور كل من الصادرات والواردات، والناجح المحلي الإجمالي كمكونات لمؤشر الانفتاح التجاري، وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل تأثير الانفتاح التجاري على هيكل ورصيد الميزان التجاري، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الانفتاح التجاري والميزان التجاري وله تأثير كبير على نمو الصادرات والواردات بشكل إيجابي، كما توصلت الدراسة إلى أن الإقتصاد الجزائري يبقى هشاً أمام الصدمات الخارجية بسبب إعماده المفرط على عوائد صادرات المحروقات، توصي الدراسة بضرورة تنويع القاعدة الإنتاجية وتحسين هيكل الصادرات، وتوجه الدولة لتبني سياسة جديدة تعمل على إيجاد السبل للإندماج في السوق الدولية.

الكلمات المفتاحية: الإنفتاح التجاري ، الميزان التجاري ، الصادرات، الواردات ، الإقتصاد الجزائري.

Abstract

This study aims to analyze the impact of Trade Openness on the Trade balance in Alegria during the period (2020-2024), focusing on analyzing the development of both exports and imports, and the gross domestic product as components of the Trade Openness index. The study relies on the descriptive analytical method to analyze the impact of Trade Openness on the structure of the Trade balance.

The results of the study concluded that there is a direct relationship between Trade Openness and the trade balance and that it has a significant positive impact on the growth of exports and imports.

The study also found that the Algerian economy remains vulnerable to external shocks due to its excessive dependence on hydrocarbons export revenues, the study recommends the need to diversify the production base and improve the structure of exports, and for the state to adopt a new policy that works to find ways to integrate into the international market.

Keywords: Trade Openness – Trade Balance – Exports – Imports – Algerian economy.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	قائمة المحتويات
	البسمة
	الشكر
	الإهداء
	الملخص
	قائمة المحتويات
	قائمة الجداول
أ-د	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري للانفتاح التجاري والميزان التجاري	
6	تمهيد
7	المبحث الأول: الإطار النظري للانفتاح التجاري
7	المطلب الأول: ماهية الانفتاح التجاري
11	المطلب الثاني: النظريات الاقتصادية للانفتاح التجاري
19	المطلب الثالث: مؤشرات قياس درجة الانفتاح التجاري
25	المبحث الثاني: الإطار النظري للميزان التجاري وعلاقته بالانفتاح التجاري
25	المطلب الأول: ماهية الميزان التجاري
27	المطلب الثاني: التوازن والاختلال في الميزان التجاري
31	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الميزان التجاري وعلاقته بالانفتاح التجاري
37	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
37	المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية
40	المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
42	المطلب الثالث: القيمة المضافة للدراسة الحالية
43	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: تحليل أثر الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2020-2024)	
45	تمهيد
46	المبحث الأول: تطور السياسة التجارية في الجزائر خلال الفترة (2020-2024)
46	المطلب الأول: السياسة التجارية الجزائرية خلال فترة الإصلاحات
47	المطلب الثاني: السياسة التجارية الجزائرية ما بعد 2000

51	المبحث الثاني: واقع الميزان التجاري الجزائري ومؤشرات الانفتاح التجاري للفترة (2020-2024)
51	المطلب الأول: تطور هيكل التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2020-2024)
59	المطلب الثاني: تطور وضعية الميزان التجاري خلال الفترة (2020-2024)
66	المبحث الثالث: تحديات وآفاق التجارة الخارجية والميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (2020-2024)
66	المطلب الأول: تحديات تطوير التجارة الخارجية بالجزائر
67	المطلب الثاني: آفاق تحرير التجارة الخارجية وأثرها على الميزان التجاري
71	خلاصة الفصل الثاني
73	خاتمة
78	قائمة المراجع والمصادر

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	التعريف الجمركية للفترة 2020-2024	50
02	التوزيع السلعي للمصادرات الجزائرية خلال الفترة (2020-2024)	51
03	الهيكل السلعي لمصادرات الجزائر خارج المحروقات خلال الفترة (2020-2024)	52
04	الهيكل السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2020-2024)	55
05	التوزيع الجغرافي للمصادرات الجزائرية خلال الفترة (2020-2024)	56
06	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2020-2024)	58
07	تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2020-2024)	59
08	تطور معدل التغطية في الجزائر خلال الفترة (2020-2024)	61
09	تطور معدل الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة (2020-2024)	62
10	مؤشر التركيز السلعي للمصادرات في الجزائر خلال الفترة (2020-2024)	63
11	الميل المتوسط للاستيراد بالجزائر خلال الفترة (2020-2024)	64
12	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والأورو خلال الفترة (2020-2024)	65

المقدمة

المقدمة العامة

يشهد الاقتصاد العالمي منذ نهاية القرن العشرين تحولات عميقة ومتسارعة فرضتها ديناميكية العولمة الاقتصادية والتقدم التكنولوجي وتحرير المبادلات التجارية ، وإزالة العوائق أمام حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال ، مما جعل الانفتاح التجاري أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الدولي المعاصر لما له من دور في تعزيز النمو الاقتصادي ورفع كفاءة تخصيص الموارد وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاديات الوطنية ، حيث يعتبر الانفتاح التجاري من أبرز التوجهات والسياسات التجارية الاقتصادية التي تبنتها العديد من الدول بهدف تشجيع وترقية الصادرات وتخفيض القيود الجمركية ، وتعزيز اندماجها في الاقتصاد العالمي.

يعد الميزان التجاري ، من أهم المؤشرات التي توضح مدى فعالية السياسة التجارية المتبعة من طرف الدولة ، كما يعكس مدى درجة اعتماد وانفتاح اقتصاد البلد على الأسواق الخارجية ، وقدرته على تحقيق التوازن الخارجي، فهو بذلك انعكاس للهيكل الإنتاجي القطاعي للبلد .

تعد الجزائر واحدة من الدول التي سعت تبني سياسة تجارية أكثر انفتاحا منذ بداية الانفتاح التجاري خلال عقد التسعينات ، وذلك قصد تنويع الاقتصاد الوطني من جهة ، وتحسين أداء التجارة الخارجية من جهة أخرى، وخاصة في ظل التغيرات الاقتصادية الدولية ومختلف الأزمات والتقلبات التي شهدتها الاقتصاد العالمي خلال العقدين الماضيين. وبداية العقد الحالي ولاسيما في الفترة الممتدة من 2020 إلى 2024، والمتمثلة في الأزمة الصحية العالمية- جائحة كوفيد-19 ، والأزمة الأوكرانية الروسية، وعودة سياسات الحمائية التجارية من خلال إجراءات الإغلاق تارة ، ورفع التعريفات الجمركية وسياسات المنع والحظر تارة أخرى من قبل الدول الكبرى .

إن ما يميز هيكل الميزان التجاري الجزائري هو اعتماد صادراتها على منتج واحد تقريبا ، مقابل تنوع كبير في هيكل وارداتها ، و في ظل سياسة الانفتاح التجاري المتبعة فإن رصيد الميزان التجاري يكون عرضة للتقلبات بين الفوائض والعجوزات الدورية المسيرة لتقلبات أسعار المنتج الواحد في الأسواق الدولية والتي تعتمد عليها صادرات الجزائر والمتمثل في المحروقات . وما يزيد الوضع تعقيدا هو النمو المفرط في الواردات وعدم تراجعها عند تراجع الصادرات ، وذلك بسبب الهيكل الانتاجي للاقتصاد الوطني.

وهكذا وبالرغم من الإجراءات التي اتبعتها واضعي السياسات في الجزائر - ولا تزال - بغرض ضبط الانفتاح التجاري ببعديه التصديري والاستيرادي ، وتقليل الآثار السلبية على رصيد الميزان التجاري وذلك من خلال مختلف السياسات التجارية وبأدواتها المتعددة ولا سيما خلال السنوات القليلة الأخيرة ، إلا أن تلك الإجراءات والسياسات لا تزال محدودة . من هنا جاءت اشكالية الدراسة:

إلى أي مدى أثر الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2020-2024 ؟.

ويتفرع عن الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ كيف تطورت السياسة التجارية للجزائر ، ولاسيما خلال الفترة 2020-2024؟
- ✓ ماهو واقع هيكل الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة 2020-2024؟
- ✓ ماهو وضع الميزان التجاري ومؤشرات الانفتاح التجاري للجزائر خلال فترة الدراسة 2020-2024؟
- ✓ ماهي مختلف التحديات التي لاتزال تواجه التجارة الخارجية للجزائر وماهي آفاقها المستقبلية ؟

فرضيات البحث:

وللإجابة عن إشكالية البحث والأسئلة الفرعية المطروحة يمكن صياغة الفرضيات التالية:
الفرضية الرئيسية: يؤثر الانفتاح التجاري على رصيد الميزان التجاري للجزائر ، غير أن الإتجاه يتوقف على طبيعة هيكل الصادرات والواردات وإتجاهاتهما.

- ✓ شهدت السياسة التجارية للجزائر تطورات حسب الظروف الاقتصادية التي مرت بها الجزائر .
- ✓ إن هيكل الصادرات والواردات الجزائرية هو انعكاس للهيكل الإنتاجي للاقتصاد المحلي.
- ✓ شهد الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة 2020-2024 عجز وفوائض مسايرة لاتجاهات الصادرات والواردات ، كما أن مؤشرات الانفتاح التجاري مسايرة لتلك الاتجاهات.
- ✓ لاتزال السياسة التجارية في الجزائر تواجه بعدد من التحديات، غير أن آفاقها تبدوا إيجابية ولا سيما في ظل مختلف الإصلاحات التي يتبناها واضعي السياسات.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال الربط بين الإطار النظري والتطبيقي لمفهوم الانفتاح التجاري والميزان التجاري والدور المهم والفعال الذي يؤديه لتعزيز إندماجها في الاقتصاد العالمي وتشجيع الصادرات وتحرير المبادلات التجارية الخارجية وتخفيض القيود على الواردات لتنويع اقتصادها وتعزيز قدرتها التنافسية من خلال تحليل مؤشرات الانفتاح التجاري وتقييم آثار سياسة الانفتاح على الاقتصاد الوطني خاصة على مستوى الميزان التجاري، وكذا إثبات مدى نجاح سياسة الانفتاح التجاري في تحقيق أهدافها الاقتصادية في ظل التحديات الداخلية والخارجية التي يواجهها الاقتصاد الجزائري ، ومختلف الاقتراحات لترقية وتنويع الصادرات لدعم تنافسية المؤسسات وتعزيز قدرتها على الإندماج في الاقتصاد العالمي.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف وفقا لمايلي:

- تحديد المفاهيم النظرية للانفتاح التجاري والميزان التجاري وأهميتهما الاقتصادية.
- التعرف على مؤشرات قياس الانفتاح التجاري الدولي.
- دراسة تطور السياسة التجارية في الجزائر خلال الفترة 2020-2024.
- التطرق إلى أدوات السياسة التجارية قبل وبعد التحرير.
- تحليل العلاقة بين الانفتاح التجاري والميزان التجاري وتأثيره على الصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري.
- إبراز أهم المعوقات والتحديات التي تواجه ترقية التجارة الخارجية ومختلف خيارات تنويع الصادرات الوطنية.
- تقديم اقتراحات يمكن أن تساهم في تحسين أداء التجارة الخارجية في الجزائر.

المنهج والأدوات المستخدمة في البحث:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات تم الاستعانة بالمنهج التالية:

✓ **المنهج الوصفي:** تم الاعتماد عليه في الجانب النظري من خلال التطرق لمختلف المفاهيم المتعلقة بالموضوع.

✓ **المنهج التحليلي:** اعتمدنا في الجانب التطبيقي على المنهج التحليلي من خلال تحليل البيانات والإحصائيات الخاصة بالصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري في الجزائر ومؤشرات الانفتاح التجاري خلال فترة 2020-2024 ، بالاعتماد على مصادر إحصائية مختلفة كالبنك الجزائري، صندوق النقد العربي، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، المديرية العامة للجمارك.

✓ **المنهج التاريخي:** لدراسة تطور السياسة التجارية ، رصيد الميزان التجاري ، الصادرات، الواردات.

أسباب إختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع تتمثل في مايلي:

- توافق الموضوع الخاص بالبحث مع التخصص العلمي الذي ندرس فيه.
- أهمية موضوع الانفتاح التجاري في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية.
- ارتباط الميزان التجاري بالإستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في الجزائر.
- الرغبة في التعرف على مدى تأثير الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري.
- قلة الدراسات الحديثة التي تناولت الفترة 2020-2024، خاصة بعد جائحة كوفيد-19.

صعوبات البحث: تتمثل الصعوبات التي صادفناها في هذا البحث في:

- الاختلاف الكبير في الإحصائيات باختلاف مصادرها مما استوجب الدقة قصد إنتقاء الأفضل والأقرب من الصحة ولا يناقض الواقع.

حدود الدراسة:

✓ **الحدود الزمانية:** اقتصرت الدراسة على الفترة الممتدة من سنة 2020 إلى سنة 2024.

✓ **الحدود المكانية:** الاقتصاد الجزائري.

هيكل الدراسة

تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين ، حيث الفصل الأول خصص للإطار النظري للانفتاح التجاري والميزان التجاري والعلاقة التي بينهما ، وقسم بدوره إلى ثلاث مباحث. حيث المبحث الأول خصص للإطار النظري للانفتاح التجاري والمبحث الثاني كان الإطار النظري للميزان التجاري وعلاقته بالانفتاح التجاري أما المبحث الثالث فخصص للدراسات السابقة ، أما في الفصل الثاني خصص للتطبيق على الاقتصاد الوطني بتحليل أثر الانفتاح التجاري على الميزان التجاري بالجزائر خلال الفترة 2020-2024، حيث قسم كذلك لثلاث مباحث، المبحث الأول تناول تطور السياسة التجارية في الجزائر خلال الفترة 2020-2024 ، أما المبحث الثاني تم التطرق فيه إلى واقع الميزان التجاري الجزائري ومؤشرات الانفتاح التجاري للفترة 2020-2024 ، والمبحث الأخير خصص للتحديات وآفاق التجارة الخارجية والميزان التجاري للجزائر .

وفي الأخير تم التوصل إلى مجموعة من النتائج وتقديم بعض الاقتراحات ذات الصلة بالموضوع.

الفصل الأول

الإطار النظري للانفتاح التجاري والميزان التجاري

تمهيد

إن للانفتاح التجاري أهمية بالغة في اقتصاديات دول العالم، لأنه مهما بلغت إمكانيات وموارد أي دولة فلا يمكنها أن تبقى منعزلة عن العالم الخارجي، فالانفتاح التجاري هدف من بين الأهداف التي تسعى إليها مختلف دول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية، ويعد الميزان التجاري من أهم المؤشرات التي تعكس طبيعة الأداء الاقتصادي للدولة ومدى قدرتها على تحقيق التوازن بين قيمة صادراتها و وارداتها، إذ يؤثر الانفتاح التجاري بشكل كبير ومباشر في تطور الميزان التجاري سواء من خلال تحسين القدرة التنافسية للصادرات أو زيادة الاعتماد على تشبيط الواردات.

تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: الإطار النظري للانفتاح التجاري.

المبحث الثاني: الإطار النظري للميزان التجاري وعلاقته بالانفتاح التجاري.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة العربية والأجنبية.

المبحث الأول: الإطار النظري للانفتاح التجاري

يتم التطرق في هذا المبحث إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالانفتاح التجاري، وإلى استعراض وجهات النظر ومبررات وأنصار انفتاح وتحرير التجارة الخارجية، مقابل أنصار التقييد، بالإضافة إلى مؤشرات قياسه.

المطلب الأول: ماهية الانفتاح التجاري

يعتبر الانفتاح التجاري من المفاهيم الأساسية في الاقتصاد الدولي المعاصر، وقد حظي هذا المفهوم باهتمام كبير في الأدبيات الاقتصادية.

أولاً: مفهوم الانفتاح التجاري

لقد تعددت تعريفات الانفتاح التجاري حسب تطور التوجهات الاقتصادية للتجارة وباختلاف الجهة المعرفة له ومن بين هذه التعاريف نذكر:

1. تعريف الانفتاح التجاري حسب المؤسسات الدولية

- تعريف الانفتاح حسب صندوق النقد الدولي: يعرف على أنه "تحرير القطاع الخارجي، أي الانفتاح على تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال من وإلى الخارج من كافة القيود والعقبات والتي تتمثل في الضرائب الجمركية والقيود الكمية والإدارية والفنية، وهذا التعريف هو نفسه تعريف الانفتاح الاقتصادي"¹
- تعريف الانفتاح حسب المعهد العربي للتخطيط: يقصد بالانفتاح التجاري "تلك السياسة التي تؤدي إلى التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير، واتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد، والتخفيض من قيمة التعريفات الجمركية المرتفعة بالإضافة إلى تحويل القيود الكمية إلى تعريفات جمركية والاتجاه نحو نظام موحد للتعريفات الجمركية"، وبالتالي يكون مضمون برنامج تحرير التجارة شاملاً للعديد من الإجراءات فيما يتعلق بسياسات الاستيراد، وسياسة تشجيع الصادرات، وسياسات سعر الصرف، وسياسات إدارة الاقتصاد الكلي، والسياسات التنظيمية وسياسات التجارة اتجاه الشركاء التجاريين².

¹ عبدوس عبد العزيز، سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (اقتصاد التنمية)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011/2010، ص45.

² سموك نوال، أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري -دراسة قياسية باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب، أطروحة دكتوراه في العلوم اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2019/2018، ص96.

2. تعريف الانفتاح التجاري حسب بعض الاقتصاديين

- **تعريف Baghawati and Kreuger:** "هي تلك السياسة التي من شأنها تقليل درجة التجهيز ضد الصادرات، ويركز المحللون الاقتصاديون في الغالب على التخفيضات في رسوم وتراخيص الاستيراد، كخطوة أساسية في إصلاح التجارة الخارجية، يمكن أن يوجد اقتصاد مفتوح ومحرر وفي نفس الوقت يفرض تعريفات جمركية"¹.
- **عرفه عجة الجيلالي:** فإن تعريف الانفتاح يتناسب مع المفهوم الجزائري فهو "عملية تهدف إلى فتح السوق الوطنية أمام المبادلات الأجنبية، استثمارية كانت، أم تجارية على أساس القواعد التي يسير عليها التقسيم الدولي للعمل"².
- **كما عرفه صفوت قابل:** " أنه ليس فقط توافر فرص الحصول على السلع بل أيضا الخدمات، التكنولوجيا، الاستثمار الأجنبي ورأس المال. فالاقتصاد المفتوح هو الأكثر اندماج وأكثر اتساع لتحرير المبادلات التجارية من خلال انعدام أو انخفاض عراقيل المرور إلى السوق الدولي وحركة عوامل الإنتاج بسهولة تامة"³.
- **تعريف راتول محمد:** تعتبر الحرية التجارية من أهم المبادئ في الفكر الاقتصادي وقد تبنت المؤسسات الدولية خاصة المنظمة العالمية للتجارة هذا التصور "فهي تعمل على إزالة كافة القيود المفروضة على حركة السلع والخدمات وعدم تدخل الدولة بشكل مباشر عن طريق الأنظمة واللوائح لتقييد حركة التجارة الخارجية"⁴.
- **عرف الانفتاح التجاري بأنه** "إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية، الكمية وغير الكمية، المباشرة وغير المباشرة، التي يمكن أن تمنع حركة رأس المال الأجنبي والاستثمار الخاص المحلي، والتخلي عن الحماية المفروضة على الصناعات المحلية في مواجهة المنافسة الأجنبية، مما يسمح بنقل سريع للتكنولوجيا الإنتاجية"⁵.
- **ويمكن تعريف** أيضا سياسة حرية التجارة الخارجية بأنها " السياسة التي تتبعها الدول والحكومات عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية والحصص والوسائل الأخرى، فهي تقوم بإزالة كل العقبات أو القيود المفروضة على تدفق السلع عبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات"⁶.

¹ Edwards Sébastien, **Openness Trade libéralisation and Growth in développing countries**, journal of economic littérature, London, 1993, P1367.

² بولرباح بوخاري، عبد القادر بادن، أثر سياسة الانفتاح التجاري على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة الجزائر (2001-2020)، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، الشلف، المجلد 05، العدد 02، 2022، ص 399.

³ محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008/2009، ص 39.

⁴ راتول محمد، الاقتصاد الدولي، مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018، ص 230.

⁵ Mohamed bekihal, Lakhdar Adouka, **Ouverture commerciale et performance économique, le cas de l'Algérie pour la période (2000/2015)**, université d'Oran, alriyada business économies journal, vol 06, N° 01, 2020, p227.

⁶ نوال عبد الكريم الأشهب، التجارة الدولية، الطبعة الأولى، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 129.

ومن خلال التعريفات السابقة يمكننا أن نعرف الانفتاح التجاري على أنه سياسة اقتصادية تشمل مجموعة من الإجراءات التي تقوم بتخفيض أو إزالة القيود المفروضة كالرسوم الجمركية وغير الجمركية، بهدف تسهيل تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول، فالانفتاح التجاري يعمل على زيادة حجم المبادلات التجارية وتحسين كفاءة الإنتاج وذلك بالاستفادة من مزايا التقسيم الدولي للعمل والتنافسية في السوق الخارجي.

ثانياً: أهمية الانفتاح التجاري

تكمن أهمية الانفتاح التجاري في كونها تمثل استراتيجية سياسية واقتصادية وهذا ما أكدته العديد من الاقتصاديين أن تحرير التجارة يؤثر على مؤشر النمو الاقتصادي بشكل إيجابي ومن ثم على المستوى العام للرفاهية الاقتصادية والاجتماعية معا وتكمن أهميته فيما يلي:

- توفير الوسائل المادية اللازمة للتنمية الاقتصادية.
- تعمل على نشر المعرفة التكنولوجية ونقل الأفكار، والخبرة والمهارات والقدرات الإدارية.
- تعد التجارة وسيلة لنقل رؤوس الأموال بين الدول المتقدمة إلى الدول النامية.
- تعتبر التجارة الدولية الحرة أفضل سياسة لمقاومة الاحتكار¹.
- تشير النظرية الاقتصادية والملاحظات التجريبية إلى أن التوسع في الصادرات الصناعية سيزيد من النمو الاقتصادي، حيث تم تقديم الجوانب المفيدة من خلال زيادة استغلال الإمكانيات والقدرات وفورات الحجم ويؤدي إلى نمو عالي في الدخل المحلي وبالتالي زيادة الميزانية.
- له تأثير كبير على النمو الاقتصادي عن طريق تعزيز القطاع الصناعي الذي يشكل مكانة كبيرة للبلدان، حيث تتسبب الصادرات في التدفقات الوافدة إلى البلد من الاحتياطات الأجنبية والتي من خلالها يصبح الاقتصاد يعمل بشكل مستدام².

ثالثاً: أهداف الانفتاح التجاري

تهدف عملية الانفتاح التجاري إلى العناصر التالية³:

- بناء اقتصاد قوي يساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي لتلك الدول.

¹ بولرباح بوخاري، عبد القادر بادن، مرجع سبق ذكره، ص 399.

² هارون رشو فارس الرشكاني، سعد محمود الكواز، قياس وتحليل أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في العراق (2000-2022)، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، جامعة الموصل كلية الإدارة والاقتصاد، العراق المجلد 06، العدد 02، ج 01، 2024، ص 525.

³ سعد عبد الكريم حماد الدليمي، التجارة الخارجية (تطبيقات اقتصادية كلية)، الطبعة الأولى، مجموعة دار الدكتور للعلوم، بغداد، 2023، ص 102.

- سهولة الحصول على أساليب التطور العلمي والتكنولوجي إلى البلدان التي تفتقد هذه التطورات العلمية والتكنولوجية.
- الاستفادة من زيادة الصادرات من الدول النامية إلى الدول المتقدمة وذلك من خلال العلاقات التجارية مع الدول الصناعية لدعم منتجاتها الزراعيين إنتاجاً وتصديراً.
- زيادة حجم المبادلات الخارجية وتحسين الوضع الاقتصادي عن طريق برامج السياسات الاقتصادية.
- تحرير حركية السلع وعوامل الإنتاج وتتمثل فوائد الحصول عليها من المنافسة التي تؤدي إلى تحسين نوعية الإنتاج وتخفيض الأسعار.
- يسهم في تطور السوق وظهور تقنيات جديدة للحصول على سلع أفضل بأسعار أقل.
- يحسن عملية الدخول إلى الأسواق من خلال تخفيض وإلغاء الحواجز الجمركية.

رابعاً: أشكال الانفتاح التجاري

إن للانفتاح التجاري أشكال عديدة تتمثل في:

- (1) **التحرير من جانب واحد:** وفيه تقوم الدولة بمفردها بإزالة الحواجز الحمائية حيث ترى الدولة أنها تصبح أكثر استفادة من التجارة الدولية من خلال خفض القيود أمام باقي الدول.
- (2) **التحرير الثنائي:** حيث تتفاوض دولتين على تخفيض الحماية بالنسبة لتجارتها معاً.
- (3) **التحرير الإقليمي:** وتقوم فيه مجموعة من الدول بتطوير ترتيبات التجارة الإقليمية فيما بينهم، بحيث تحصل دول الأعضاء التكتل على مزايا متبادلة في التبادل التجاري، غالباً ما تكون هذه الترتيبات تشمل إقامة منطقة تجارة حرة فيما بينهم¹.
- (4) **التحرير التجاري المتعدد الأطراف:** يتضمن هذا الشكل التحرير التجاري في إطار المنظمات الدولية، التي تعمل على الحد من عراقيل التجارة الدولية والسير الجيد للمبادلات في ظل التجارة الحرة. وفي هذا الشكل يمكن أن تكون بعض الدول منفتحة مع بعض الآخر بالقوة كونها منظمة وخاضعة لمبادئ، فهي بذلك مجبرة على تحرير التبادلات لتجارتها الخارجية مع دول الأعضاء في المنظمة، في المقابل تقوم الدولة الأخرى بفتح تجارتها على أساس المعاملة بالمثل إذا لجأنا إلى مبادئ المنظمة العالمية للتجارة².

¹ محمد صفوت قابل، مرجع سبق ذكره، ص16.

² سداوي نورة، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي -دراسة قياسية 1980-2014-دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، وهران، 2018/2019، ص16.

خامسا: مبررات الانفتاح التجاري

تضاربت آراء الانفتاح التجاري بين مؤيد ومعارض حيث اعتمد مؤيديه لتدعيم وجهة نظرهم على المبررات التالية¹:

- تتيح حرية التجارة لكل دولة التخصص في إنتاج وتصدير السلع التي لديها فيها ميزة نسبية على أن تستورد من الخارج السلع التي لا تتميز فيها نسبيا وبتكلفة أقل مما لو قامت بإنتاجها محليا.
- تشجع حرية التجارة التقدم الفني من خلال المنافسة التي تتم بين دول مختلفة مما يؤدي إلى زيادة وتنشيط العمل وتحسين وسائل الإنتاج.
- تساعد حرية التجارة استخدام كل بلد لموارده الإنتاجية استخداما كاملا والقضاء على ظاهرة الطاقات العاطلة.
- تسمح حرية التجارة للمستهلك من الاستفادة من الاختيار الأوسع وذلك بسبب اختلاف الأذواق وبحث المستهلك عن الجودة والنوعية للسلع.

المطلب الثاني: النظريات الاقتصادية للانفتاح التجاري

يقوم الانفتاح التجاري على أساس تحرير المبادلات التجارية الخارجية للدولة وذلك بإزالة الحواجز والقيود التجارية المفروضة على تدفق السلع مما أدى إلى ظهور عدة نظريات في التجارة الدولية.

أولاً: النظريات الكلاسيكية

انبثقت النظرية الكلاسيكية في ظل التحولات الاقتصادية خلال القرن الثامن عشر، حيث حاول رواد الفكر الاقتصادي تفسير حرية التجارة في مواجهة كل القيود وإبراز أهمية التخصص الدولي القائم على نظرية التكاليف المطلقة والنسبية ونظرية القيم الدولية ونستعرضها كالتالي:

1. نظرية النفقات المطلقة "أدم سميث" (Adam Smith)

يعتبر أدم سميث أول الاقتصاديين حاول تفسير أسباب قيام التجارة بين الدول، في كتابه الشهير "ثروة الأمم" الذي صدر عام 1976م، حيث تعود إلى الميزات المطلقة التي تتمتع بها الدولة، فقد كان أساس دعوى أدم سميث للتخصص وتقسيم العمل الدوليين هو أن الإنتاج من سلعة معينة في دولة ما إذا تتمتع بميزة مطلقة أي نفقة مطلقة

¹ نوال عبد الكريم الأشهب، مرجع سبق ذكره، ص 130.

- أقل فإنه كاف لقيام التجارة الخارجية بين تلك الدولة والدول الأخرى التي تتمتع بميزات مطلقة أخرى، أو نفقة مطلقة أقل في إنتاج سلعة أخرى، فيحدث التبادل بينهما¹، وتقوم على الافتراضات التالية²:
- وجود دولتين وسلعتين، وعنصر العمل هو العنصر الإنتاجي المهم في التبادل التجاري.
 - ظروف السوق ظروف منافسة تامة داخل كل دولة ليكون سعر السلعة التبادلي واحدا ويتحدد بفعل قوى العرض والطلب.
 - حرية انتقال عنصر العمل بين الصناعات داخل الدولة الواحدة وعدم انتقاله إلى الدول الأخرى.
 - عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلا بأقل قدر ممكن.
- ومن بين الانتقادات التي واجهتها نظرية آدم سميث ما يلي:
- لم يعطي سميث أهمية إلا لشروط العرض حيث أنها لا تفسر محددات الربح عند كل بلد بالإضافة إلى ذلك لم يفرق بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية³.
 - تفسير آدم سميث لقيام التجارة الدولية على أساس اختلاف النفقات المطلقة لا يغطي إلا بعض الحالات كالتجارة بين الدول المتقدمة والدول النامية، وعلى هذا الأساس فهو غير واقعي لمعظم التجارة الدولية وخاصة بين الدول المتقدمة⁴.

2. نظرية النفقات النسبية لديفيد ريكاردو (David Ricardo)

- قامت نظرية الميزة النسبية على يد الاقتصادي ريكاردو (David Ricardo) 1817، فكان مبدأه الأساسي القيام بالتخصص الدولي في المبادلات التجارية الدولية، وفي ظل ظروف التجارة الحرة ستخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تنتجها بتكلفة نسبية أقل، وتستورد السلع التي تنتجها بتكلفة نسبية أكبر.
- ومن بين الافتراضات التي تقوم عليها نظرية ريكاردو ما يلي:
- أن العالم يتكون من دولتين فقط وكل دولة منهما تنتج سلعتين فقط.

¹ زغلول ميراندا رزق، التجارة الدولية، كلية التجارة ببها، جامعة الزقازيق، مصر، ص 18.

² سعد عبد الكريم حماد الدليمي، مرجع سبق ذكره، ص 45.

³ زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، العلاقات الاقتصادية والنقدية والدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص 12.

⁴ علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي - نظريات وسياسات -، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 38.

- حرية التجارة والمنافسة الكاملة وعدم وجود تكلفة نقل بين الدولتين¹.
- حرية انتقال عناصر الإنتاج (العمل، رأس المال، الأرض) من نشاط إلى آخر ومع التوظيف الكامل لها.
- تكلفة الإنتاج تقاس من خلال "ساعات العمل" وهو ما يعرف بنظرية القيمة في العمل عند قياس تكلفة إنتاج سلعة.
- ثبات تكلفة الإنتاج مما يسمح بالتوجه إلى التخصص الكامل بعد قيام التجارة².
- رغم ما حققته نظرية الميزة النسبية من دعم لفكرة التخصص الدولي والدفاع عن حرية التجارة، إلا أنها تعرضت للانتقادات التالية³:
- اتسمت النظرية بالمبالغة في التبسيط، حيث بدت بعيدة عن الواقع فهي افترضت وجود دولتين فقط، تبادل سلعتين فقط.
- اعتمدت نظرية المنفعة النسبية على نظرية العمل للقيمة، إذ تأخذ في الحسبان تكاليف العمل فقط وإهمال تكاليف النقل وثبات نفقة الإنتاج وهذا يتناقض مع الواقع.
- تتجاهل النظرية أثر التغيرات في مستوى المعرفة الفنية أو التكنولوجية.
- تفترض نظرية الميزة النسبية على غرار كل النظريات الكلاسيكية تحقيق التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج إضافة إلى توفر المنافسة الكاملة والحرية في التجارة الدولية.
- أوضح ريكاردو أن التجارة الدولية بافتراض معطيات معينة مفيدة للدول التي يجري التبادل فيما بينهما، ولكنه لم يدرس القوى التي تحكم نسب التبادل الدولي مما دفع بالاقتصادي جون ستيوارت ميل لمعالجة هذه المشكلة من خلال نظريته في القيم الدولية.

3. نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل 1848 (John Stuart Mill)

كان لجون ستيوارت ميل دور كبير في تحليل قانون النفقات النسبية في علاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية، فتوصل "ميل" إلى ما يعرف بنظرية القيم الدولية فوفقاً لهذه النظرية الذي يحدد معدل التبادل الدولي هو الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى ومعدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة

¹ السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي-النظرية والسياسات-، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2011، ص25.

² شقيري نوري موسى، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2012، ص44.

³ باريك مراد، التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (اقتصاد قياسي مالي وبنكي)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2014، ص55.

الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة الصادرات و الواردات كل دولة متساوية ويتوقف تحديد معدل التبادل الدولي عند ميل على قوة طلب الدولة على ناتج الدولة الأخرى ومرونة هذا الطلب، ويتحدد من خلال مكسب ناتج عن قيام التجارة الدولية، فكلما اقترب المعدل الدولي كثيرا من المعدل التبادل المحلي للدولة ما كان نصيبها من مكسب التجارة الدولية ضئيلا والعكس صحيح¹. ومن هنا انتهى ميل أن الدولة الصغيرة يمكن أن تحقق مكسبا أكبر من الدولة الكبيرة في التجارة الدولية.

عند قيام التجارة بين دولتين على سلعتين فإن القيمة الكلية لطلب الدولة الثانية على السلعة التي تنتجها الدولة الأولى، كما أن نفقات النقل لها تأثير مزدوجا على التجارة الدولية فهي تساهم في ارتفاع سعر السلعة التي تنتجها الدولة الأولى في الدولة الثانية عنه في الدولة الأولى²، وجهت لنظرية القيم الدولية انتقادات تتمثل في:

- أن الدولة الصغيرة يمكن أن تحقق مكاسب أكبر من الدولة الكبيرة في التجارة الدولية أي أن المكاسب الأكبر ترجع إلى صاحب الطلب الأصغر والمكاسب الأقل تعود إلى صاحب الطلب الأكبر، ويتوقف معدل التبادل الدولي عند ميل على قوة طلب الدولة على ناتج الدولة الأخرى ومرونة هذا الطلب³.
- الاهتمام بالأسواق الرخيصة ومحاولة التوزيع في الخارج باسم الكسب الدولي.

ثانيا: النظريات النيوكلاسيكية

جاءت هذه النظرية امتدادا للنظرية الكلاسيكية، فحاول المفكر الاقتصادي هيكشر-أولين بتحليل الأسس التي تقوم عليها الميزة النسبية والتركيز على اختلاف وفرة عناصر الإنتاج بين الدول باعتباره المحدد الرئيسي.

1. نظرية (هيكشر - أولين) (Heckscher-Ohlin)

ترجع نظرية هيكشر-أولين السبب الجوهرى لقيام التجارة الخارجية إلى التفاوت في الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج ما بين الدول، فهذا يؤدي إلى اختلاف الأسعار النسبية لهذه العناصر الإنتاجية، الأمر الذي ساهم في قيام التبادل التجاري الدولي. وتفترض النظرية أن السلع تتفاوت من حيث كثافة استخدامها لعناصر الإنتاج، فهناك سلع ذات كثافة في عنصر الأرض، و سلع ذات كثافة في رأس المال و سلع أخرى ذات كثافة في عنصر العمل. وبناء على ذلك تميل الدول إلى التخصص في إنتاج السلع التي تستخدم بكثافة العنصر المتوافر لديها نسبيا، فالدول الغنية بالأراضي تحقق ميزة نسبية في سلع كثيفة بهذا العنصر والدول الغنية برأس المال تتمتع بميزة نسبية كثيفة به، أما الدول الوفيرة بالعمل فتتفوق في إنتاج السلع كثيفة العمل.

¹ مجدي محمود شهاب، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006، ص 58.

² شقيري نوري موسى، مرجع سبق ذكره، ص 76.

³ زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 15.

كما أن أولين (B.Ohlin) قد أضاف شرطان أساسيان لهذا وهما ضرورة تماثل دوال الإنتاج للسلعة الواحدة في أي بلد من البلدان وكذا ضرورة تماثل أذواق المستهلكين في البلاد المختلفة حيث لاحظ أنه حتى لو تساوى البلدان تماما من حيث درجة توافر عناصر الإنتاج فيهما، إلا أنه من الممكن أن تقوم التجارة الخارجية بينهما وأن تكون هذه التجارة مفيدة لكلا البلدين، على الرغم من وجود اختلاف في أثمان عناصر الإنتاج بين هذين البلدين وبالتالي اختلاف في الأسعار النسبية للسلع محل التبادل فيما بينهما، واختلاف أذواق المستهلكين في كلا البلدين واختلاف صورة توزيع الدخل الوطني في كل منهما، أو لغير ذلك من الأسباب¹.

يمكن أن تحقق التجارة المفتوحة مكاسب من خلال إعادة تخصيص الموارد بين القطاعات المتداولة وغير المتداولة ومنه يؤدي توسيع السوق عن طريق التوجه التصديري إلى تحقيق وفورات الحجم في عمليات الإنتاج والابتكار والبحث والتطوير². كما واجهت هذه النظرية العديد من الانتقادات نذكر منها ما يلي:

- أنها تركز على الاختلاف الكمي أي الاختلاف في درجة وفرة أو ندرة عناصر الإنتاج وتهمل الاختلاف النوعي بين هذه العناصر.
- يغلب على النظرية طابع السكون في حين أن الأوضاع الاقتصادية في تطور مستمر فهي لا توضح ديناميكية التطور فالذي له الميزة النسبية اليوم قد لا تعتبر كذلك في زمن لاحق³.
- صعوبة تحديد درجة كثافة عوامل الإنتاج في السلع الداخلة في التبادل الدولي في حالة وجود أكثر من عاملي الإنتاج في السلعة.
- أنها لا تفرق بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة، على اعتبار أن الهيكل الاقتصادي واحد في كل المجموعتين من الدول وهذا غير واقعي⁴.

2. نظرية لغز ليونيتيف

أهم الدراسات التطبيقية لنموذج هيكر-أولين هي دراسة الاقتصادي ليونيتيف للتجارة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بإنتاج وتصدير سلع كثيفة رأس المال وتستورد سلع كثيفة العمل وأن وارداتها تتكون من سلع كثيفة العمل، لكن اكتشف العكس وهذا الناتج عكس نتائج هيكر-أولين وعرفت هذه الدراسة بلغز ليونيتيف

¹ صادق بوشناف، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية-حالة مجمع صيدال، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (تخطيط)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2006، ص38.

² Fopa Tatsop, christian juvenil, Effet de l'ouverture commerciale sur le développement des économies d'Afrique sub-saharienne, magistère en sciences économique, université de Namir-Esn, 2022/2023, p7.

³ راتول محمد، مرجع سبق ذكره، ص33.

⁴ محمود يونس، التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، اسكندرية، 2015، ص103.

في نسب عناصر الإنتاج، وتوصل ليونيتيف لنتيجة مفادها أن وفرة وندرة عناصر الإنتاج وحدها لا تكفي لتفسير التجارة الدولية وإنما هناك عوامل أساسية تدخل في تفسير الظاهرة وهي:

- تتحدد أنماط التجارة الدولية تبعاً لاختلاف نوعية عوامل الإنتاج، وقد بينت مفارقة ليونيتيف أن أساس التمايز لا يرتبط بوفرة رأس المال المادي فحسب بل يرتبط أساساً برأس المال البشري، الذي يشكل عنصر الحسم في تحديد طبيعة السلع المصدرة.

- تحيز الطلب: عندما يوجه جزء معتبر من السلع كثيفة رأس المال نحو الاستهلاك الداخلي فإن الفائض الموجه للتصدير يقلص، مما يؤدي إلى توجيه الصادرات نحو السلع كثيفة العمل بدلاً من السلع كثيفة رأس المال.

- هيكل الحماية: يقصد به مجموع السياسات والتدابير الجمركية وغير الجمركية التي تعتمدها الدولة للتأثير في حجم واتجاه تجارتها الخارجية، وهو ما ينعكس على درجة حرية التجارة. وقد حاول تريفز Traivs في دراسته 1971 تفسير لغز ليونيتيف في محاولة الولايات المتحدة حماية صناعاتها كثيفة العمل، مما أدى إلى انخفاض وارداتها من السلع كثيفة العمل، في حين لم تكن الصناعات كثيفة رأس المال في حاجة مماثلة إلى الحماية نظراً لقدرتها التنافسية المرتفعة¹.

ثالثاً: نظريات الانفتاح التجاري في الفكر الحديث

حاول بعض الاقتصاديين التوسع في نظرية التبادل الدولي في النصف القرن الثامن عشر من خلال اتجاهات جديدة تقترض دمج بين اقتصاديات الحجم والمنافسة التامة لتبين وتفسر أن الانفتاح قد ينشأ بإدخال ما يسمى بالتكنولوجيا والتركيز على تأهيل العمل في التجارة الخارجية.

1. نظرية الفجوة التكنولوجية Bosner 1961

قام بوسنر بتطوير نظرية الفجوة التكنولوجية على أساس ملاحظته من أن الاختراعات الجديدة تحدث فجوة تكنولوجية وأن المؤسسة التي تنتج سلعة جديدة يمكنها من احتكار تصديرها للسلعة إلى أن تتمكن مؤسسات أخرى من إنتاج سلعة مماثلة لها، حيث يمنح التقدم التكنولوجي للمؤسسة المبتكرة والمخترعة ميزة نسبية جديدة، فالعنصر المحدد للتجارة الخارجية يكمن إذن في الفجوة التكنولوجية القائمة بين البلدان، بحيث أن البلدان المتقدمة تصدر

¹ حداد بسطالي، أثر سياسة الانفتاح التجاري على نمو اقتصاديات الدول النامية-دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2020/2019، ص15.

سلعا ذات كثافة من حيث التكنولوجيا الجديدة وتصدر البلدان الأخرى سلعا ذات كثافة في العمل أي أن الفجوات التكنولوجية بين الدول والتي إن أخذت في الاعتبار تؤدي إلى خلق أساس نظري مختلف للتجارة الخارجية¹.

2. نظرية دورة حياة المنتج لفرنون (Raymond Vernon 1966)

قام الاقتصادي فرنون بتطوير نموذج ديناميكي للميزة النسبية حيث افترض أن التقدم التكنولوجي يبدأ بشكل مستمر في أمريكا وينتقل إلى دول أخرى، فالتفوق التكنولوجي يمنح لها دور ريادي في تطوير منتجات جديدة وتصنيعها، وبعد تحقيق الرواج في السوق تستحوذ هذه المنتجات على اهتمام الدول من خارج أمريكا، وبعد التوسع في الطلب الأجنبي عليها، ستسعى المنشآت الأجنبية للحصول على التكنولوجيا اللازمة لإنتاج السلع الأمريكية محليا، وبالتالي تراجع الصادرات الأمريكية، وتصبح مستوردة للسلع التي كانت تنتجها في السابق². ويفرق فرنون بين ثلاث مراحل لتطوير شروط أماكن الإنتاج وهي مرحلة الإنتاج التي يبدأ صنع المنتج في الدول المبتكرة بتكلفة مرتفعة، مرحلة النضج يبدأ بالتنوع وانتقاله لدول أخرى، ومرحلة النمطية الشديدة يصبح المنتج نمطيا بدرجة كبيرة كما أن سوقه أصبحت معروفة بالكامل³.

3. نظرية اقتصاديات الحجم

تعتبر هذه النظرية توافر سوق داخلي ضخم كشرط أساسي لتصدير تلك السلع المنتجة، وزيادة العائد مع زيادة الإنتاج أي تنشأ وفورات الإنتاج الكبيرة نتيجة لانخفاض نفقات الإنتاج مع توسع العمليات الإنتاجية، حيث أن المنتجات الصناعية تامة الصنع والمنتجات نصف المصنعة والدول الصناعية الصغيرة والدول الصناعية الكبيرة تعتبر عنصرا أساسيا من عناصر هذه النظرية فالدول الصناعية صغيرة الحجم تتجه إلى الحصول على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في السلع نصف المصنعة أو الوسيطة لعدم قدرتها على التأثير على أذواق وتفضيلات المستهلكين في الدول الأخرى. في حين تحصل الدول الصناعية الكبيرة الحجم على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في إنتاج السلع التامة الصنع أو السلع الاستهلاكية بسبب قدرتها على التأثير على أذواق وتفضيلات المستهلكين في الدول الأخرى⁴.

¹ جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هممه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص 33.

² بوقرورة الياس، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية (1990-2020)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص العولمة والتكتلات الإقليمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، باتنة، 2023/2024، ص126.

³ عبدوس عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص52.

⁴ سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظيم، الكتاب الأول، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1991، ص198.

4. نظرية التبادل اللامتكافئ

إن لمساهمة (ارجيري إيمانويل - سمير أمين) الفضل في تنظير هذا الواقع القائم على أساس التفاوت في مستويات التطور وذلك بالانتقال من نموذج التبادل المتكافئ إلى نموذج التبادل اللامتكافئ، حيث عرف التبادل المتكافئ حسب الاقتصاد السياسي إننا نقول إن السلعتين 'أ'، 'ب' متساويتين إذا كانت السلعة 'أ' تتضمن نفس القيمة في العمل لـ 'ب' ولكن لها قيم استعمالية مختلفة، أما التبادل اللامتكافئ فيقصد به أن السلع لا تتبادل بقيمتها الحقيقية وإنما بانحراف القيم عن سعره، ومن هنا ميز إيمانويل بين صورتين للتبادل اللامتكافئ:

الصورة الأولى: تكون الأجور واحدة في الدولتين بينما يكون التركيب العضوي لرأس المال مختلفا. وبفعل قانون تحويل القيمة (تحويل القيمة إلى أثمان الإنتاج) فإن اختلاف إنتاجية العمل يترتب عليه اختلاف في معدلات مبادلة ساعة من العمل الكلي في البلدين.

وأما الصورة الثانية: فتتمثل في حالة تساوي التركيب العضوي لرأس المال في الدولتين مع اختلاف معدلات الأجور فيهما، أي أن قيام التجارة يؤدي إلى تحويل فائض القيمة من الدولة ذات الأجر المنخفض إلى الدولة ذات الأجر المرتفع عن طريق معدل التبادل الدولي وهذا ما يسميه إيمانويل بالتبادل اللامتكافئ¹.

وفي هذا الإطار فقد وجه "سمير أمين" انتقادا "لايمانويل" حيث يعتبر أن التبادل اللامتكافئ بين الدول ليس على أساسه فقط الاختلاف في الأجور والتركيبية العضوية لرأس المال، وإنما جوهر عدم التكافؤ هذا يعود بالدرجة الأولى إلى البنية والهيكل الاقتصادي للبلدان النامية الذي تركه الاستعمار والذي خلف فجوة واللاتكافؤ بين مستويات التطور بين الدول، إلا أنه اتفق مع إيمانويل في أن عدم التساوي في الأجور ناتج بسبب الظروف التاريخية للبلد المتخلف والبلد المتقدم، هذا ما يمثل الأساس لنمط التخصص ولنظام الأسعار الدولية وعدم المساواة، أي عدم التكافؤ في التبادل.

ويلاحظ أن نظرية التبادل اللامتكافئ قد أدخلت عنصر القوة الاقتصادية في تحليل التبادل الدولي، ويتفق هذا مع منطق الظواهر الاقتصادية، وانقسام العالم بشكل حاد في شمال غني وجنوب فقير، فتشرح النظرية الآليات المختلفة التي يستخدمها الأول لاستغلال الثاني، وبذلك قد ركزت على تحليل نتائج التبادل ولكنها أهملت الأسباب التي يقوم عليها هذا التبادل².

¹ آيات الله مولحسان، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية -دراسة حالة الجزائر -مصر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (اقتصاد تنمية)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010/2011، ص15.

² سعد عبد الكريم حماد الدليمي، مرجع سبق ذكره، ص86.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس درجة الانفتاح التجاري

لقياس الانفتاح التجاري يوجد العديد من المؤشرات تستعمل في تحليل مدى اندماج اقتصاد الدولة في الاقتصاد العالمي، حيث يعتمد الباحثون على مجموعة من المؤشرات التي تساعد على تقييم مستوى تحرير التجارة الخارجية تعمل على فهم طبيعة السياسات التجارية وآثارها على النشاط الاقتصادي.

أولاً: مؤشرات قياس درجة الانفتاح التجاري المطلق

1. مؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي

يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات المستخدمة في قياس درجة الانفتاح على الاقتصاد الدولي، بحيث يبين هذا المؤشر الأهمية النسبية للتجارة الخارجية والتي تتمثل في مجموع الصادرات والواردات الوطنية منسوبا إلى الناتج الداخلي الخام، كما يبين أيضا درجة انكشاف الاقتصاد على العالم الخارجي ومدى ارتباطه به، ويسمى هذا المؤشر بمعامل التجارة الخارجية للاقتصاد الوطني، والذي نعبر عنه رياضيا كما يلي:

$$TI = \frac{(X + M)_i}{PIB_i}$$

حيث أن:

M : الواردات.

X: الصادرات.

PIB : الناتج الداخلي الخام.

تبرز أهمية هذا المؤشر في كونه يوضح لنا مدى مساهمة التجارة الخارجية في تكوين الناتج الداخلي الخام بمعنى آخر فهو يعبر عن مدى اعتماد اقتصاد الدولة أو مدى تأثره بالظروف السائدة في الأسواق الدولية (أسواق التصدير والاستيراد).

ويشير ارتفاع هذا المؤشر إلى عمق اعتماد الاقتصاد على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاته وللحصول منها على حاجاته من سلع وخدمات استهلاكية واستثمارية، والتبعية للخارج¹.

¹ بغدادي خديجة، أثر الانفتاح التجاري على التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2016/2017، ص 21.

2. مؤشر التركيز السلعي للصادرات الوطنية

يقيس مؤشر التركيز السلعي للصادرات مدى تركيز صادرات الدولة على سلعة أو عدد قليل من السلع، حيث صادرات الدول النامية ذات السلع الأولية تصدر للدول المتقدمة وبالتالي فإن زيادة التركيز السلعي يزيد من تبعية الدول النامية إلى الدول المتقدمة أي تبعية اقتصادية، ويعتبر هذا المؤشر كمقياس للتبعية إذ بلغت نسبته في الدولة أكثر 60% فإن اقتصادها معرض لمخاطر التقلبات الحادة للأسعار في صادراتها مما ينعكس سلباً على حصيلة تلك الدولة من العملات الصعبة واللازمة لعملية التنمية. ولقياس التركيز السلعي يستخدم معامل جيني-هيرشمان كما يلي¹:

$$CC = \left[\sum_{i=1}^{i=n} (X_{it}/X_t)^2 \right]$$

حيث أن:

CC : مؤشر التركيز السلعي للصادرات.

X_{it} : صادرات الدولة من السلعة i خلال السنة t.

X_t : مجموع الصادرات الوطنية خلال السنة t.

3. مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات

طبق هذا المؤشر من طرف Frankel،Romer (1999) بهدف إثبات مدى مساهمة التجارة الدولية في رفع مستوى نصيب دخل الفرد بالدرجة الأولى، مع تحديد الحصة التجارية للبلد بإدخال متغيرات حديثة، تسمى بالمتغيرات الجغرافية كأساس للمبادلات الثنائية بين بلد معين وشركائه التجاريين تتمثل من حجم السكان، نصيب الفرد من الدخل، المناطق والحدود المشتركة، المسافة كعوامل أساسية تجذب البلد إلى القيام بالمبادلات التجارية، والاتفاقيات الثنائية وعليه تقاس حصة التجارة للدولة (i) بمجموع حصة مساهمة التجارة الثنائية المتنبئ بها مع جميع شركائها والمعبر عنها بالمعادلات التالية²:

$$(T/Y)_i = \text{Soi} [TijYi]$$

¹ خالد محمد السواعي، التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 281.

² Frankel J. A, Romer D, Cyrus T, **Trade and Growth in East Asian countries**, cause and Effect, Vol 23, N 5732, 1996, pp4, 9.

حيث أن:

i (T/Y) : يمثل حصة التجارة الخارجية (صادرات + واردات) بالنسبة للنتائج المحلي الخام للبلد i.

Soi [TijYi] : حصة التجارة بين البلد i والبلد j.

يستخدم المؤشر لحساب حصة التجارة الفعلية للبلد مع حصة التجارة الثنائية بإدخال المتغيرات من بينهما الحجم الذي يتميز بعلاقة إيجابية في تفعيل التجارة الثنائية، على عكس المسافة التي تؤثر سلباً على التجارة الفعلية بين البلدين فكلما زادت المسافة زادت تكاليف النقل والبعد عن الموانئ البحرية مثلاً.

4. الميل المتوسط للاستيراد

يمكن الكشف عن مدى انغلاق اقتصاد ما إذا قيست درجة انفتاحه بمتوسط نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يعرف بالميل المتوسط للاستيراد، حيث أن أهمية هذا المؤشر توضح مدى اعتماد الدولة على دول العالم الخارجي في استيراد احتياجاتها السلعية، بمعنى أنه يعكس مدى ترابط الإنتاج القومي بالإنتاج العالمي، حيث أنه كلما زادت نسبة هذا المؤشر دل على اعتماد الدولة على العالم الخارجي والعكس صحيح¹.

5. مؤشر التبادل التجاري

يفسر هذا المؤشر عدد الوحدات المستوردة التي يتم مبادلتها بوحدة من الصادرات ويشير ارتفاعه على زيادة انفتاح هذا البلد من خلال تحسين معدل التبادل التجاري وانخفاضه يشير إلى تدهور معدلات التبادل التجاري لهذا البلد، ومن ثم تراجع درجة إنتاجه في فترة معينة، ويعتبر هذا المقياس من المقاييس التي تعبر عن رفاهية المجتمع باعتباره يعكس ليس فقط سلوك الاقتصاد الخارجي بل حتى سلوك الاقتصاد المحلي لأنه يعتمد على متغيرات حقيقية كالقدرة على توظيف المواد الاقتصادية المحلية وتوزيع الدخل ونمط الإنتاج والأسعار، ويعبر عنه رياضياً عن الرقم القياسي لسعر وحدة صادرات دولة ما إلى الرقم القياسي لسعر وحدة استيرادها كما يلي²:

$$\text{مؤشر التبادل التجاري} = (\text{حجم الصادرات} / \text{حجم الواردات}) \times 100$$

¹ دليّة طالب، الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية (1980-2013)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014/2015، ص 177.

² مسعود جمانى، نور الهدى بوحيثم، تأثير الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر (1990-2017)، مجلة الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسنطينة، المجلد 06، العدد 02، 2020، ص 174.

ثانياً: مؤشرات قياس درجة الانفتاح التجاري النسبي

1. مؤشر التعريفية الجمركية وغير الجمركية

بالإضافة إلى المؤشرات المستخدمة في قياس الانفتاح التجاري، هناك مؤشرات أخرى تعتمد في قياسها للانفتاح على مدى التفاوتات التجارية المتسببة من قبل التعريفات الجمركية وغير الجمركية مثل حصص التصدير ورخص الاستيراد أو الإعانات... الخ. وتعتبر مسألة التعريفات الجمركية من أحد القضايا البارزة في مناقشة طرق وأساليب قياس الانفتاح التجاري.

لقد وجدت عدة دراسات سعت إلى تقييم درجة الانفتاح التجاري بواسطة قياس التفاوت التجاري في الأسعار الداخلية والأسعار الأجنبية، إلا أن أغلبية هذه الدراسات تعرضت لعدة صعوبات وكان أهمها أن تظهر الصعوبة في تحديد الفوارق بين الأسعار الداخلية والأسعار الأجنبية للسلع القابلة للتداول وغير قابلة للتداول. لكن الإشكال المطروح يكمن في طريقة تكميم هذا المتغير، وحتى وإن استطعنا أن نقيس القيمة التي يمكنها الاستنتاج منها مستوى التكلفة الإضافية من بلد إلى بلد، فإن مستوى هذا الحاجز يمكن أن يتغير على حسب تكرار استعماله وعلى حسب تقسيم هذا الحاجز¹.

2. معدل التعريفية غير الموزون

يعتبر أحد مقاييس متوسط معدل التعريفات الجمركية لبلد ما، كلما ارتفع هذا المؤشر فإنه يقلص من درجة الانفتاح التجاري، يقاس بقسمة مجموع رسوم الاستيراد من قبل حجم الواردات، استعمل هذا المقياس من طرف Fisher2000 تعرض هذا المؤشر لانتقادات كونه مؤشر غير مثالي، يبلغ ارتفاع معدلات الرسوم الجمركية بدون الأخذ بعين الاعتبار الكميات المستوردة للسلع القابلة للتداول بالرغم من أن الواردات المقابلة ذات ميل منخفض، بالإضافة أنه يأخذ القيود غير التعريفية بعين الاعتبار².

3. معدل التعريفية الموزون

يأخذ هذا المؤشر معدل التعريفية الجمركية لكل سلعة يرجع بأهمية هذه السلعة في مجموعة السلع المستوردة بافتراض وجود سلعتين ومرونة الطلب عليهما واحدة، وأنه تفرض عليهما معدل التعريفية الجمركية إحداهما أكبر من الأخرى فإن حساب المؤشر يعمل على قيمة السلعة الأولى في معدل التعريفية المفروض عليهما مجموعاً إلى قيمة سلعة ثابتة في معدل التعريفية الخاص بها مع قسمة مجموع قيمتي السلعتين، ومن بين سلبيات هذا المؤشر

¹ Gilbert Niyonabor, *Politique d'ouverture commerciale et développement économique*, Thèse de doctorat en science économique d'auvergne Clermont, Ferrand1, France, 2007, P3

² سداوي نورة، مرجع سبق ذكره، ص21.

عدم وجود سلسلة إحصائية متجانسة على الأوزان المتوقعة للسلع القابلة للتداول وغير قابلة للتداول في اقتصاديات الدول النامية¹.

ثالثاً: مؤشرات قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشر البواقي

اقترح كل من Syruin&Chenery 1984، Guillamont 1989 طريقة لقياس تدفقات التبادل التجاري بواسطة متغيرات هيكلية مستقلة عن السياسة التجارية، كمتغيرات الحجم والنااتج الداخلي الخام والدخل الفردي ومتغيرات خاصة بدرجة انعزال البلد، والمسافة بينه وبين بقية البلدان الأخرى وغيرها، حيث تكمن هذه الطريقة في تقييم الفارق بين حجم التجارة الحالية وحجمها في المستقبل ابتداء من دمج مرجعي يصبح كمؤشر انفتاح فإذا كان الفارق أو الباقي موجب دل ذلك على أن البلد منفتح والعكس صحيح، ويعتمد في تحديده على متغيرات هيكلية وقد طور هذا المؤشر وأدخل عليه متغيرات أخرى غير هيكلية متمثلة في المتغيرات الثقافية والمؤسسة².

رابعاً: مؤشرات قياس الانفتاح التجاري حسب نموذج المؤشر المزدوج Sachs-Warner

يعتبر نموذج Sachs-warner الذي وضع سنة 1995 من بين أكثر المؤشرات التي عرفت قبولا من قبل الاقتصاديين، فقد أعطى تفسيراً أكثر واقعية ومنطقاً لسياسات الانفتاح التجاري للدول المدروسة تواريخ تبنيها لهذه السياسة، ويقوم هذا المؤشر بتصنيف الدول إلى مجموعتين هما: الدول المنفتحة والمنغلقة على التجارة الخارجية وذلك بالاعتماد على المعايير التالية:

1. معيار الحواجز التعريفية وغير التعريفية إذ تفوق 40% من قيمة المنتج.
 2. معيار حصة السوق السوداء إذ لا يجب أن تفوق 20%.
 3. معيار النظام السياسي، إذ لا يجب أن يكون نظامنا اشتراكياً.
 4. معيار تدخل الدول إذ لا يجب أن تحتكر الدولة قطاع التصدير.
- ويقاس انفتاح أو انغلاق الدولة تجارياً من خلال هذه المعايير، إذ أن الدول التي لا تستطيع توفير هذه الشروط تصنف ضمن الاقتصاديات المنغلقة، بينما الدول التي تستطيع تحقيق هذه الشروط فتصنف ضمن الدول المنفتحة على التجارة الخارجية³.

¹ محمد عدة، أثر الانفتاح على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية (1990-2022)، أطروحة دكتوراه في المالية وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2023/20022، ص 39.

² مسعود جماني، مرجع سبق ذكره، ص 175.

³ باريك مراد، مرجع سبق ذكره، ص 64.

خامسا: مؤشر قياس الانفتاح التجاري حسب نموذج المؤشر المركب Edwards

يعتبر مؤشر الانفتاح المركب لـ Edwards 1998 أحد أحدث المؤشرات التي حظيت بقياس وتقييم الانفتاح التجاري، وبالرغم من كثرة المؤشرات المستخدمة يرى Edwards أن أغلبيتها لا تعطي تفسيراً منطقياً لقياس انفتاح دولة ما على التجارة الخارجية حيث أنها لم توضح مدى تأثيرها على النمو الاقتصادي، ولهذا اقترح Edwards مؤشر يركز على فرضية أساسها أن سياسة الانفتاح تتماشى مع ارتفاع إنتاجية العوامل. استخدم Edwards المؤشرات الموجودة من قبل لأجل قياس درجة انفتاح أي بلد واقترح جمعها في شكل مؤشر مركب يتكون من تسعة مؤشرات فرعية، الثلاثة الأولى منها تصنف وجود سياسة الانفتاح، بينما الستة الأخيرة تقيس مستوى التفاوتات التجارية وهي موزعة كالتالي:

1- مؤشر Sachs-Warner.

2- مؤشر تقرير التنمية في العالم 1987.

3- مؤشر البواقي 1988 Leamer.

4- مؤشر علاوة الصرف (La prime De Change) للسوق السوداء.

5- التعريف المتوسطة على الواردات.

6- المستوى المتوسط للحواجز غير الجمركية.

7- مؤشر التفاوت للمؤسسات الذي يقيس التفاوت الخاضع لوجود الدولة.

8- معدل فرض الضرائب المتوسطة على التجارة الخارجية.

9- مؤشر التفاوت على الواردات المحسوبة من طرف Wolf 1993.

قام Edwards بجمع كل هذه المؤشرات في مؤشر واحد لغرض تبيان مختلف مظاهر السياسة التجارية، والمؤشر المركب له كالتالي:

المؤشر المركب = دالة (Sachs-Warner، علاوة الصرف، التعريف المتوسطة، الحصص، مؤشر Wolf).

Indice de distorsion composite = Fonction (Sachs-Warner, prime de change, tarif moyen, quota, indice de Wolf)

لقد ذهب Edwards في تفسير مؤشره أن الانفتاح التجاري لأي بلد يعتمد على مدى ارتفاع الحواجز الجمركية أو غير الجمركية إلى أكثر من 20% وهو نفس مذهب Sachs-Warner، إلا أن النسبة الأكبر من ذلك 40 %

أما بالنسبة لمؤشر التفاوت فيري Edwards أنه يصنف تدخل الدولة في مظهر مؤسسي، وبالنسبة لمؤشر علاوة الصرف للسوق السوداء فيمكن أن ينتج عن عدم توازن الاقتصاد¹.

المبحث الثاني: الإطار النظري للميزان التجاري وعلاقته بالانفتاح التجاري

سنتناول في هذا المبحث مفهوم الميزان التجاري وأقسامه مع إبراز أهميته الاقتصادية من خلال المطلب الأول، ثم نتطرق في المطلب الثاني إلى إشكالية التوازن والاختلال وأسبابه، وفي المطلب الثالث إلى تحليل العوامل المؤثرة في هذا الاختلال وتسلط الضوء على العلاقة بين الميزان التجاري والانفتاح التجاري، باعتبار هذا الأخير من أهم المحددات التي تؤثر على هيكل التجارة الخارجية، سواء من حيث دعم الصادرات أو زيادة الواردات وانعكاسه على وضعية الميزان التجاري.

المطلب الأول: ماهية الميزان التجاري

يعتبر الميزان التجاري من بين المؤشرات الاقتصادية الذي يشمل ميزان المدفوعات حيث يعتبر هذا الأخير أكثر شمولية وله أهمية كبيرة لأنه من خلال دراسة مفرداته يعكس لنا درجة التقدم الاقتصادي في هذا البلد ويمكننا من تحديد مركزه المالي بالنسبة للعالم الخارجي، لذلك فإنه غالباً ما يطالب صندوق النقد الدولي من جميع أعضائه تقديم موقف موازين مدفوعاته سنوياً لكونه من أهم المؤشرات دقة في الحكم على المركز المالي لتلك الدولة.²

أولاً: مفهوم الميزان التجاري

من المعروف أن لكل دولة معاملاتها الخارجية، وينتج عن هذه المعاملات استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها عاجلاً أو آجلاً، ومن هنا فعلى كل دولة أن تعد بياناً كافياً أو تسجيلاً وافياً، تسجل فيه ماله على الخارج من حقوق وما عليها من واجبات والتزامات، وهذا السجل هو ما يسمى بالميزان التجاري.

وأيضاً يقصد به السجل الذي يسجل المدفوعات الناتجة عن التدفق السلعي فقط من وإلى الخارج في صورة صادرات سلعية منظورة وواردات سلعية منظورة، حيث تسجل حصيلة الصادرات السلعية في الجانب الدائن في الميزان بينما تسجل مدفوعات الواردات في الجانب المدين من الميزان³.

كما يعتبر حساباً جزئياً من حساب العمليات الجارية، ويدون فيه الصادرات والواردات من السلع ورصيد هذا الحساب قد يكون دائناً ويسمى في هذه الحالة فائض الميزان التجاري، أما إذا كان الرصيد مدنياً فيقال له العجز

¹ عبدوس عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 81.

² علي حاتم قريشي، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، دار الضياء للطباعة، بغداد، العراق، 2014، ص 154.

³ ميراندا زغلول رزق، مرجع سبق ذكره، ص 69.

في الميزان التجاري¹، فالميزان التجاري هو رصيد المعلومات التجارية، أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات، فهو يمثل الفرق بين صادرات الدولة ووارداتها من السلع خلال فترة معينة تقدر بثلاثة أشهر (03 أشهر)²، وهكذا تقيم العلاقة بين الصادرات والواردات للدولة ويعبر عنها بالمعادلة التالية:

رصيد الميزان التجاري = إجمالي صادرات البلد - إجمالي واردات البلد.

ثانياً: أقسام الميزان التجاري: ينقسم الميزان التجاري إلى قسمين وهما³:

1. الميزان التجاري السلعي: يعرف بميزان التجارة المنظورة، ويحتوي على جميع السلع والخدمات التي تكون ذات شكل مادي ملموس، إما الصادرات والواردات من السلع المادية التي تتم عبر الحدود الجمركية.
2. الميزان التجاري الخدمي: ويقصد به ميزان التجارة المنظورة ويضم كلفة الخدمات المتبادلة بين الدول، والتي تشمل النقل، السياحة، تأمين، عوائد رأس المال⁴.

- النقل: ويشمل المدفوعات الدولية المتعلقة بمختلف أنواع خدمات النقل (بري، جوي، بحري).
- التأمين: ويشمل التأمين على نقل البضائع والتأمين على الحياة، والتأمين على الحوادث، وعمليات إعادة التأمين.
- السفر: ويشمل مصروفات المسافرين الأجانب في البلد ومصروفات المواطنين في أثناء سفرهم بالخارج.
- دخل الاستثمار: ويشمل عوائد رأس المال من الاستثمارات الخارجية بكافة أنواعها كالأوراق المالية الأجنبية، والودائع بالبنوك الأجنبية، والعقارات بالخارج، وفوائد القروض الخارجية، وأرباح الفروع والشركات التابعة في الخارج.
- مصروفات حكومية: وتشمل نفقات الحكومات في الخارج كنفقات البعثات الدبلوماسية والسياسية، والنفقات الحربية في الخارج، والاشتراكات في المؤسسات الدولية.

كما تتمثل عناصر الميزان التجاري في الصادرات والواردات، فالصادرات تعرف على أنها ذلك الجزء من الناتج الوطني الذي لا يتم استعماله داخل البلد وإنما يصدر إلى الخارج، أما الواردات تعرف على أنها الجزء من الناتج الوطني للدول الأخرى والذي يتم استعماله في حدود هذه الدول عن طريق تدفق استيراد السلع والخدمات من خارج حدود هذه الدول، حيث يتم بيع هذه السلع إلى المواطنين داخل الدولة، وتصب قيمة هذه السلع في

¹ سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، الجزء الثاني، وكالة الأهرام للتوزيع، مصر، 1994، ص 1430.

² محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 181.

³ عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 97.

⁴ كامل بكري، الاقتصاد الدولي 'التجارة والتمويل'، المكتبة الإسكندرية، مصر، طبعة 2002، ص ص (285، 286).

مصلحة الدولة الأجنبية المنتجة لهذه السلع، حيث أن زيادة الواردات سوف تؤدي إلى تخفيض الطلب على السلع والخدمات المحلية لذلك فإنها تطرح من قيمة الناتج الوطني الذي يمثل الإنتاج المنتج داخل الوطن¹.

ثالثاً: أهمية الميزان التجاري

يعتبر الميزان التجاري الجزء الأساسي في ميزان المدفوعات كونه يبين النشاط الإنتاجي وهيكله في الدولة حيث أنه لما يحدث عجز في النشاط الإنتاجي للدولة بسبب ضعف درجة تنوعه، وضعف القدرة الإنتاجية فيه، أو ضعف درجة مرونته عن تلبية احتياجات الاقتصاد تلجأ الدولة للاستيراد لسد احتياجات اقتصادها إلى جانب أن عدم مقدرة الدولة عن توسيع نشاطها الإنتاجي وتنويعه ليتها لها فرصة توفير فائض الإنتاج من أجل تشجيع عملية التصدير ما يؤدي بدوره إلى عجز في الميزان التجاري².

المطلب الثاني: التوازن والاختلال في الميزان التجاري

إن الميزان التجاري مرآة لوضع الاقتصاد الخارجي حيث يتحقق التوازن فيه عندما تتقارب قيمة الصادرات والواردات أو تكون لصالح الواردات نتيجة تحسين القدرة التنافسية وترشيد الواردات، وتنويع القاعدة الإنتاجية. أما الاختلال فينشأ عندما يحدث تفاوت واضح بينهما، فيتخذ شكل عجز أو فائض، فتعددت أنواعه لذا وجب تحليل أسبابه وآلياته لفهم انعكاساته على الاقتصاد الوطني.

أولاً: التوازن في الميزان التجاري

يقصد به تساوي كل من الجانب المدين مع الجانب الدائن في الميزان، أي تساوي الطلبات المستحقة على الدولة من الدول الأخرى مع حقوق الدولة اتجاه العالم الخارجي، أي حالة التوازن محققة لما يكون:

$$\text{المنتجات المحلية} = \text{الطلب المحلي} + \text{الطلب الخارجي}.$$

معناه: الإنتاج المحلي + الواردات = الطلب المحلي + الطلب الخارجي.

فالصادرات تمثل الطلب الخارجي الفعلي على المنتجات المحلية، فهنا التوازن في الميزان التجاري يكمن في ثبات الأسعار والذي يتحقق من خلال التوازن الداخلي فهي حالة التوازن تتجه أسعار الصرف للثبات عدم التغير ارتفاعاً، وانخفاضاً وتحقق توازن خارجي، وبالتالي تحقيق توازن اقتصادي داخلي وخارجي³.

¹ برايس خليفة، دراسة تحليلية وقياسية للميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1970-2010، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013/2012، ص37.

² فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص234.

³ فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص ص(124،125).

ثانيا: الاختلال في الميزان التجاري

يحدث الاختلال في الميزان التجاري عندما لا يتساوى مجموع الجانب الدائن مع مجموع الجانب المدين، فإذا فاقت حقوق الدولة على باقي الدول التزاماتها تجاهها فإن ذلك يؤدي إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري، أما إذا تجاوزت الالتزامات الخارجية للدولة حقوقها، فإن ذلك يعرف بحالة العجز في الميزان التجاري.

وإذا استمر هذا الاختلال على المدى الطويل فإنه يخلق آثارا اقتصادية غير مرغوب فيها، سواء في حالة الفائض أو العجز، وينعكس ذلك سلبا على القدرة التنافسية، مما يؤدي إلى تراجع الصادرات ويستمر هذا التأثير إلى حين استعادة التوازن بين الصادرات والواردات، سواء من خلال انخفاض الصادرات أو زيادة الواردات، وقد يدل تحقيق فائض في الميزان التجاري إذا جاء في إطار ظروف اقتصادية ملائمة، كاتباع سياسات حمائية مفرطة أو تقييد الواردات لحماية الإنتاج المحلي، فقد يكون مؤشرا على اختلالات داخلية وضعف في ديناميكية النشاط الاقتصادي، مما يستوجب تدخلا اقتصاديا سليما لتصحيح هذه الاختلالات¹.

وتزداد حدة العجز في الميزان التجاري في الدول المتخلفة عندما تتجه لتحقيق التنمية فيها، حيث تشتد حاجتها إلى استيراد السلع الرأسمالية اللازمة لإقامة المشروعات الإنتاجية فيها لضعف قدرتها على إنتاج هذه السلع، وكذلك تنتسج حاجتها للسلع الوسيطة، إضافة إلى تلبية احتياجاتها الاستهلاكية التي يعجز اقتصادها عن توفيرها، وخاصة في ظل تزايد الطلب، وذلك ارتباطا بالعمل من أجل تحقيق التنمية وكل هذا يجعل الدول النامية تعاني من عجز في موازينها التجارية².

ثالثا: أسباب الاختلال في الميزان التجاري

إن الاختلال يكون في أقسام معينة من الميزان التجاري وعادة ما يكون العجز في الحساب الجاري باعتباره من أكبر الحسابات والذي يؤدي عجزه إلى إضرار في الاقتصاد الوطني، وتوجد أسباب عديدة أدت لحدوث هذا الخلل وتنقسم إلى أسباب اقتصادية وغير اقتصادية.

أ. أسباب اقتصادية: وتتمثل في:

- **التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية:** توجد علاقة وثيقة بين الميزان التجاري وسعر صرف العملة للبلد، فإذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته

¹ دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2015، ص120.

² فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص234.

من وجهة نظر الأجانب، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها ومن ثم سوف يؤدي ذلك إلى خلل في الميزان التجاري للدولة، والعكس صحيح في حالة تحديد سعر صرف العملة المحلية بأقل من قيمتها يؤدي هذا إلى توسع حجم الصادرات مقابل تقليص الواردات وبالتالي حدوث تضخم يسهم في استمرار اختلال الميزان التجاري للدولة¹.

• **أسباب هيكلية:** وهي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية (سواء صادرات أو واردات)، إضافة إلى قدرتها الإنتاجية وبأساليب فنية متقدمة، وهذا ما ينطبق على اقتصاديات الدول النامية، حيث يتسم هيكل صادراتها بالتركيز السلعي أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين، وتتأثر صادراتها بالعوامل الخارجية التي تؤثر على الطلب الخارجي لمنتجاتها في الأسواق الخارجية².

• **أسباب دورية:** تشمل التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي للدول التي تعاني من خلل في ميزانها التجاري أي حسب الدورات الاقتصادية التي تمر بها الدولة أو الاقتصاد العالمي³، ومن بينها:

✓ **تغيرات أذواق المستهلكين محليا وخارجيا:** وهذا من شأنه التأثير على ظروف العرض والطلب، وانصرافهم عن هذه السلع أو عند حدوث تقدم فني في الخارج يؤدي إلى خفض أثمان السلع المماثلة لصادرات هذه الدول في الخارج.

✓ **العوائق التجارية:** وهي التي تعيق حرية التجارة الخارجية من خلال التعريفات الجمركية ونظام الحصص رغم محاولة بعض الدول التخفيف من حدتها بإنشاء تكتلات اقتصادية فيما بينها لإلغاء كل هذه القيود داخلها، وهذا سوف يؤثر على القدرة التنافسية للدولة والتأثير على حركة الصادرات والواردات⁴.

✓ **الآزمات الاقتصادية:** التي تمس الدول الرأسمالية المتقدمة وانعكاساتها على الدول النامية وتأثير ذلك على حركة الصادرات، كون أسواق الدول النامية تعتبر أسواق خارجية هامة للدول المتقدمة.

ب. أسباب غير اقتصادية: وتتمثل في:

• **التقدم التكنولوجي:** وما يرافقه من اختراعات عالمية، حيث أن الاختراعات متمركزة في الدول المتقدمة مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف ونفقات الإنتاج، وبالتالي انخفاض الأسعار مع بقاء أسعار منتجات الدول النامية

¹ سعد عبد الكريم حماد الدليمي، مرجع سبق ذكره، ص 167.

² بوروشة كريم، أثر السياسة النقدية على آليات معالجة اختلال ميزان المدفوعات، دراسة حالة الجزائر (1990-2012)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014/2015، ص 37.

³ عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص 126.

⁴ زينب حسن عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 101.

مرتفعة، كما أن التقدم التكنولوجي يغني عن استعمال بعض المواد الأولية التي كانت تستوردها الدول المتقدمة من الدول النامية، وبالتالي انخفاض صادرات هذه الأخيرة، التي تمثل المصدر الأساسي في تجارتها الخارجية، مما يؤدي إلى عجز في ميزانها التجاري وبالتالي فإن التقدم التكنولوجي يؤدي إلى إضعاف القدرة التنافسية للدول النامية¹.

- **العوامل الطبيعية:** تتمثل في الاختلالات الجوية وما قد ينجر عنه من كوارث طبيعية مما قد يؤدي إلى انخفاضات مفاجئة في تصدير بعض السلع الزراعية، وزيادة وارداتها من السلع الضرورية.
- **النمو الديمغرافي:** حيث أن زيادة النمو الديمغرافي ينتج عنه زيادة الطلب على الواردات خاصة وبالإضافة إلى تطبيق السلع الاستهلاكية سياسة رفع الأجور والتي بدورها تؤدي إلى زيادة نفقات الإنتاج، وبالتالي تدهور القدرة التنافسية الخارجية للدولة نتيجة ارتفاع أسعار صادراتها.
- **الظروف السياسية:** عامل الأزمات السياسية من العوامل الشائعة خاصة في الدول النامية وهي تلك الناتجة عن الانقلابات العسكرية وما ينجر عنها، وكقيام الحروب أو المقاطعات الاقتصادية ومالها من تأثير على معدلات الصادرات خاصة إذا كانت إحدى هذه الدول تمثل سوق خارجي فعال للدولة.
- **الاضطرابات العمالية:** التي يكون لها أثر في الدول المتقدمة الصناعية، لأنها تؤدي إلى شلل العملية الإنتاجية وزيادة الواردات وانخفاض الطلب على العملة المحلية ويتجلى تأثيرها أكثر إذا مست هذه الاضطرابات الصناعات الموجهة بالدرجة الأولى للتصدير².

رابعاً: أنواع الاختلال في الميزان التجاري

ينقسم الاختلال في الميزان التجاري إلى اختلال طارئ واختلال مستمر واختلال دوري كالتالي:

1. **الاختلال الطارئ:** وهو اختلال يكون وقتياً، وذلك عندما تفرض أوضاع وظروف معينة، فقد يحدث العجز في الميزان التجاري عندما تقل صادرات الدولة بسبب ظروف مناخية غير ملائمة تؤدي إلى انخفاض صادرات الدولة من المنتجات الزراعية، فإذا كانت الدولة تعتمد على الإنتاج الزراعي بشكل أساسي في تكون صادراتها مع عدم قدرتها على تخفيض الواردات في هذه الحالة تفوق الصادرات ويحصل العجز في الميزان التجاري، أما عندما تكون الظروف ملائمة فإن الإنتاج الزراعي يزيد وبالتالي تفوق الصادرات عن الواردات ويتحقق فائض في الميزان

¹ عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 97.

² زينب حسن عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 102.

التجاري، كما يمكن أن يكون الاختلال في حالات استثنائية كالأزمات السياسية والحروب فهو اختلال مؤقت يزول بزوال السبب الذي أوجده ويمكن مواجهته بالديون قصيرة الأجل أو الموارد الخاصة¹.

2. الاختلال الدوري: وهو اختلال مرتبط بما يسمى بالدورة الاقتصادية، أي هي الفترة نسبياً يتراوح فيها الاقتصاد بين الرواج والكساد، بحيث تحصل فترة رواج لمدة طويلة، ثم تليها فترة أخرى مماثلة تقريباً أين يسود فيها الكساد، والميزان التجاري يتبع هذه الدورة فتزيد الواردات بشكل كبير في فترة الرواج وتقل الواردات أثناء فترة الكساد، وينتج عن هذا التقلب في الميزان ما يسمى بالاختلال الدوري².

3. الاختلال الدائم: وهو الاختلال الذي يستمر وجوده فترات طويلة، وهو ما يمكن أن ينطبق على الاختلال الموجود في الدول النامية، والذي يطلق عليه الاختلال البنيوي أو الهيكلي، أي الاختلال المرتبط بالبنية الاقتصادية والهيكل الاقتصادي، ويرتبط أساساً بضعف درجة التنوع النشاطات الاقتصادية وضعف الجهاز الإنتاجي، وضعف درجة مرونته، و الذي يتسم بارتفاع درجة اعتماده على العالم الخارجي سواء من خلال الاستيراد السلع، والخدمات ورؤوس أموال، أو من خلال ضعف قدرته على توفير ما يمكن أن يتاح للتصدير من سلع وخدمات ورؤوس الأموال، وهو ما ينجم عنه تفوق وارداته على صادراته، وحصول عجز في الميزان التجاري ومن ثم عجز في ميزان المدفوعات وبشكل مستمر³.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الميزان التجاري وعلاقته بالانفتاح التجاري

يتأثر اختلال التوازن للميزان التجاري بجملة من العوامل الاقتصادية والهيكلية، وعلى هذا الأساس فإن الانفتاح التجاري يرتبط بشكل وثيق بوضعية الميزان التجاري، إذ يمكن أن يساهم في تحسينه أو يزيد من تفاقم عجزه وتحدد طبيعة هذا التأثير بمدى قدرة الاقتصاد على استغلال مزايا الانفتاح وتعزيز إنتاجيته وتنافسيته.

أولاً: العوامل المؤثرة في الميزان التجاري: تتمثل هذه العوامل في:

1. سعر الصرف: يعتبر سعر الصرف من المتغيرات الأساسية المؤثرة في التجارة الخارجية، إذ يحدد القدرة التنافسية للسلع بين الدول، فإن ارتفاع قيمة العملة المحلية يؤدي إلى ارتفاع أسعار الصادرات بالنسبة للأجانب وانخفاض أسعار الواردات، مما يخفف القدرة التنافسية للصادرات ويزيد الإقبال على الواردات، ففي المقابل يؤدي انخفاض قيمة العملة إلى جعل الصادرات أرخص في الأسواق الخارجية وزيادة الطلب عليها، بينما ترتفع تكلفة

¹ دنون، مروان عبد المالك، اقتصاديات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، 2020، ص 197.

² محمد راتول، مرجع سبق ذكره، ص 57.

³ فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 263.

الواردات وتنخفض كمياتها. ومنه فإن أثر سعر الصرف على الصادرات والواردات يتحدد وفق مرونة الطلب، حيث يساهم انخفاض العملة في تعزيز الصادرات وتقليص الواردات إذا كانت المرونات مناسبة، بينما قد يكون الأثر محدودا في حال ضعف استجابة الطلب للتغيرات السعرية ومنه يقل الطلب على العملة الأجنبية مما يساهم في القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية.

2. تغيرات أسعار الفائدة: إن ارتفاع أسعار الفائدة في الداخل يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى البلد بهدف استثمارها وبالتالي زيادة الإنتاج المحلي مما يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الصادرات وفي حالة انخفاض أسعار الفائدة يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال وبدوره يؤدي إلى تراجع العملية الإنتاجية وبالتالي تراجع الصادرات ومنه تأثر الميزان التجاري سلبا¹.

3. التضخم: يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح أعلى نسبيا من الأسعار العالمية، فتنخفض الصادرات وتزداد الواردات، نظرا لكون أن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا، وبالتالي زيادة الصادرات على الواردات الأجنبية، وانخفاض الطلب على الصادرات المحلية².

4. معدل نمو الناتج المحلي: يمثل الناتج المحلي الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية المقدمة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة أي هو الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه البلد خلال السنة بغض النظر عن عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه في الداخل سواء كانت وطنية أو أجنبية، كما ينتج عن زيادة الدخل القومي في الدولة زيادة الطلب على الواردات وفي حين انخفاض الدخل القومي يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها، وبالتالي التأثير على الميزان التجاري ومنه حدوث اختلال³.

5. مرحلة التنمية: تسعى الدول بمختلف مستوياتها إلى السير في طريق التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الاعتماد على جملة من البرامج والسياسات التنموية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، ويترتب عنه تعزيز قدراتها الإنتاجية وزيادة مواردها من السلع والخدمات، وبالتالي تحسين مستويات التنمية، مما يؤثر بشكل مباشر في وضعية الميزان التجاري.

¹ رشيدة جبدل، لحسن دردوري، محددات الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2019، جامعة بسكرة، الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 06، العدد 01، 2021، ص80.

² بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية لدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003، ص64.

³ عماد سليمان، شريف محمد، أثر الصادرات على الميزان التجاري في السودان، دراسة تحليلية للفترة 1976-2016، مجلة علمية تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا أما راباك، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، السودان، المجلد 11، العدد 37، 2020، ص78.

ثانياً: العلاقة بين الانفتاح التجاري والميزان التجاري

للانفتاح التجاري ثلاث أبعاد متميزة في:

- **الانفتاح في أسواق السلع** Openness in goods markets - هو قدرة المستهلكين والشركات في أي بلد على الاختيار بين السلع المحلية والسلع الأجنبية، وهذا الاختيار يكون خالي تماماً من القيود.
- **الانفتاح في الأسواق المالية** Openness in financial markets - قدرة المستثمرين الماليين على الاختيار بين الأصول المحلية والأصول الأجنبية.
- **الانفتاح في أسواق العوامل** Openness factor markets - قدرة الشركات على اختيار مكان تحديد الإنتاج وقدرة العمال على اختيار مكان العمل.

في المدى القصير والمتوسط يلعب الانفتاح التجاري في أسواق العوامل دوراً أقل بكثير من الانفتاح في أسواق السلع أو الأسواق المالية. كما أن الانفتاح في الأسواق المالية يمس ميزان المدفوعات، وعليه سيتم تجاهل الانفتاح في أسواق العوامل والأسواق المالية والتركيز على تداعيات البعد الأول فقط من الانفتاح، وهو أسواق السلع (الصادرات، والواردات السلعية)، أي الميزان التجاري.

يعد الانفتاح التجاري أحد سمات اقتصاد السوق، ومؤشر للاندماج في الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال تقليص الحواجز الجمركية وتحرير المبادلات التجارية. وكما اتضح سابقاً فإن للانفتاح التجاري تأثير على الصادرات والواردات ومنه رصيد الميزان التجاري حيث:

1. تأثير الانفتاح التجاري على الصادرات حسب الفكر الاقتصادي

يرى كل من مفكري المدرسة الكلاسيكية وعلى رأسهم آدم سميث، وديفيد ريكاردو أن الانفتاح التجاري يسمح للدول بالتخصص في إنتاج السلع التي تمتلك فيها ميزة مطلقة أو نسبية، مما يؤدي إلى زيادة وتوسع حجم الصادرات وتحقيق مكاسب تجارية وتحسن تنافسيتها السعرية نتيجة المنافسة العالمية، كما تؤكد نظريات الفكر الحديث أن الانفتاح التجاري في الدول النامية يقتصر على الاعتماد على صادرات المواد الأولية وبالتالي محدودة الصادرات وعدم تنوعها نتيجة التفوق التكنولوجي للدول المتقدمة وضعف مرونة الطلب الخارجي على المنتجات المحلية، أي الفكر الحديث يعزز نقل التكنولوجيا ويحسن الإنتاجية، ومنه الانفتاح التجاري يؤدي إلى توسيع حجم الصادرات نتيجة تسهيل المبادلات الخارجية.

2. تأثير الانفتاح التجاري على الواردات حسب الفكر الاقتصادي

وفقاً للفكر الكلاسيكي والنيوكلاسيكي يؤدي الانفتاح التجاري إلى زيادة الواردات نتيجة إلغاء وإزالة القيود التجارية، وبالتالي ارتفاع حجم الواردات وتنوعها وانخفاض أسعارها مما يسمح بالحصول على سلع أجنبية بأسعار

أقل وجودة أعلى، وهو ما يعزز رفاهية المستهلك، أما الفكر الحديث فيرى أن الانفتاح يؤدي إلى تدفق غير متزن للسلع الأجنبية مما يزيد ارتفاع الواردات بشكل كبير فينتج عنه إغراق السوق المحلية وإحلال الواردات محل المنتجات الوطنية مما يضر بالصناعات الناشئة، ومنه الانفتاح التجاري يؤدي إلى زيادة حتمية في الواردات وخاصة السلع الاستهلاكية وزيادة استيراد المدخلات الإنتاجية والتجهيزات وتوسيع الاعتماد على الخارج لتلبية الطلب المحلي.

3. تأثير الانفتاح التجاري على رصيد الميزان التجاري ودور السياسة التجارية

أ. مفهوم وأدوات السياسة التجارية

تعد السياسة التجارية من أهم السياسات الاقتصادية التي تنظم وتضبط الانفتاح التجاري، فهي مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة بهدف التأثير على الصادرات والواردات ومنه الميزان التجاري وفي الاتجاه المرغوب، وذلك من خلال مجموعة من الأدوات أهمها:

- **التعريفات الجمركية:** هي أدوات كمية أو سعرية معترف بها دولياً، مع ضرورة اتباع إجراءات لتخفيضها تدريجياً سواء في إطار الاتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف بهدف إلزائها نهائياً. وتنقسم إلى¹:
- الرسوم النوعية: وهي التي تفرض في شكل مبلغ ثابت على كل وحدة من السلعة على أساس الخصائص المادية (وزن، حجم.... الخ).

- الرسوم القيمية: وهي التي تفرض بنسبة معينة من قيمة السلعة سواء كانت صادرات أو واردات وهي عادة ما تكون نسبة مئوية.

- الرسوم المركبة: وتتكون هذه الأخيرة من كل من الرسوم الجمركية النوعية والقيمية.

كما هناك أدوات نوعية غير معترف بها وأنها مشوهة لقانون المنافسة، وتطبيقها من طرف الدولة يتبع إجراءات مماثلة ضدها تتمثل في:

• **نظام الحصص:** يتمثل في²:

- **حصص الاستيراد:** يعتبر التخصيص أكثر العوائق التجارية غير الجمركية أهمية، وهي قيود كمية تفرض على كمية السلعة المسموح باستيرادها أو تصديرها، وبمقارنة الحصص الاستيرادية مع الرسم الجمركي، نجد أنها تحدد

¹ نوال عبد الكريم الأشهب، مرجع سبق ذكره، ص 125.

² شتاتة عمر، تأثير السياسة التجارية على توازن ميزان المدفوعات في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2012، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014/2015، ص 20.

كمية معينة من السلعة يسمح بدخولها إلى البلد في فترة زمنية معينة من قيمتها ومن ثم يترك المجال للسوق بأن يحدد الكمية التي تستوردها من هذه السلعة.

- **تراخيص الاستيراد:** عادة ما يكون تطبيق نظام الحصص مقترنا ومكملا بما يعرف بنظام تراخيص الاستيراد، ويتحصل هذا النظام في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص إذن سابق من الجهة الإدارية المختصة بذلك، ويهدف إلى تحديد حصة من سلعة معينة دون الإعلان عنها. تمنح السلطات هذه التراخيص في حدود الحصة المقررة بلا قيد ولا شرط أو قد تصدر وفقا لأسس معينة، وقد تعتمد الدولة إلى بيع هذه التراخيص بالمزاد مما يتيح اشتراك الدولة في الأرباح الناتجة عن الاستيراد.

- **القيود الطوعية على التصدير:** هي عبارة عن حصة على الواردات تديرها الدولة المصدرة بدلا من أن تكون من الدولة المستوردة، وهذه القيود تفرض بصفة عامة للضغط على البلد المستورد.

• **سياسة المنع والحظر:** يعرف الحظر بأنه قيام الدولة بحظر التعامل مع الأسواق الدولية، ويكون الحظر على الصادرات والاستيراد أو كليهما، ويكون على نوعين هما¹:

حظر كلي: هو قيام الدولة بحظر التبادل التجاري مع الخارج بشكل كامل، واعتمادها سياسة الاكتفاء الذاتي.
حظر جزئي: هو قيام الدولة بمنع التعامل مع الخارج بالنسبة لبعض الدول أو بالنسبة لبعض السلع، ويتم تطبيق هذا النوع من الحظر مثلا في أوقات الحروب.

• **إعانات التصدير:** هي كافة أساليب المساعدة التي تقدمها الدولة للمنتج الوطني، يكون الغرض منها تشجيع المصدرين المحليين على مزاولة نشاطهم في الأسواق العالمية، وتدعيم مركزهم التنافسي، سواء من الناحية الكمية (حجم الصادرات) أو الكيفية (نوع المنتجات) أو الخدمات المقدمة، وتنقسم إلى إعانات مباشرة وغير مباشرة، ويقلل من أهمية هذه الإعانات ما تفرضه بعض الدول الأخرى من رسوم إضافية تعرف بالرسوم التعويضية على دخول السلع المعانة لأراضيها، فعادة ما يقابل دعم الدولة لصادراتها بموقف مماثل من الدول الأخرى المنافسة التي تحرص على الاحتفاظ بمركزها التنافسي في السوق الدولية².

• **سياسة الصرف الأجنبي:** تتمثل في الرقابة على الصرف الأجنبي أي تدخل الحكومة بوضع قيود مباشرة على عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية بما يحقق لها السيطرة على كمية الواردات ويمكنها من تحقيق تساوي

¹ سعد عبد الكريم حماد الدليمي، مرجع سبق ذكره، ص 99.

² آيات الله مولحسان، مرجع سبق ذكره، ص 31.

الصادرات والواردات التي تؤدي إلى توازن الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات، تحقيق الحماية للصناعات المحلية من خلال الحد من الواردات، حماية القيمة الخارجية للعملة الوطنية من التدهور¹.

• **سياسة الإغراق:** هي أحد الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتمييز بين الأسعار السائدة في الداخل وتلك السائدة في الخارج، حيث تكون نفس السلعة بثمنين مختلفين أحدهما ثمن مرتفع في البلد المصدر والآخر ثمن منخفض في الأسواق الخارجية ويضاف إليه نفقات النقل، وله ثلاثة أنواع الإغراق الفجائي، الإغراق قصير الأجل، الإغراق الدائم².

كما هناك أدوات تنظيمية تهدف لتنظيم العلاقات التجارية فيما بين الدول تشمل التكتلات الاقتصادية المعاهدات والاتفاقات التجارية، منظمة التجارة الحرة والاتحاد الاقتصادي³.

ب. كيفية التأثير على الميزان التجاري

* بالنسبة للتعريفات الجمركية يؤدي رفع التعريفات الجمركية على الواردات إلى تقييد الانفتاح ومنه تحسن رصيد الميزان التجاري، والعكس صحيح.

* يؤدي اتباع نظام الحصص في الواردات إلى تقليصها ومنه تحسن الميزان التجاري، في حين إلغائها يؤدي إلى زيادة الواردات ومنه يسوء الميزان التجاري على الأقل في المدى القصير.

* يؤدي تقديم إعانات التصدير إلى زيادة الصادرات ومنه يتحسن الميزان التجاري.

* تؤدي سياسة منع وحظر استيراد بعض السلع إلى انخفاض في حجم الواردات ومنه تحسن الميزان التجاري والعكس صحيح عند فتح الاستيراد.

* تؤدي سياسة تخفيض العملة الوطنية إلى زيادة الصادرات مما يزيد الطلب الخارجي عليها وبالتالي تراجع الواردات ومنه تحسن الميزان التجاري والعكس صحيح عند رفع قيمة العملة الوطنية.

* يؤدي قيام الدولة ببيع السلع في السوق الخارجي بأسعار أقل من تكلفتها أو من سعرها في السوق المحلي إلى الزيادة في حجم الصادرات ومنه تحسن الميزان التجاري.

يتضح أن السياسة التجارية لها تأثير على رصيد الميزان التجاري بالإيجاب أو بالسلب، حيث يعبر الفائض عن عوامل صحية في الاقتصاد، ويشير إلى الطاقة الإنتاجية الفائضة، والعكس في حال حدوث عجز الميزان

¹ السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص 148.

² برايس خليفة، مرجع سبق ذكره، ص 28.

³ أنيسة بركان، دور السياسة التجارية في تعزيز التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات في الجزائر، دراسة تحليلية 2010-2020، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة لونيبي علي البليدة 2، الجزائر، المجلد 13، العدد 01، 2022، ص 28.

فهو يكشف عن مواطن الضعف في الاقتصاد الأمر الذي يضطر إلى الاستيراد، كما يستنزف احتياطات العملات الأجنبية للبلد ويؤدي به إلى الاستدانة من الخارج، وبالتالي حدوث أزمات اقتصادية واجتماعية.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

من خلال هذا المبحث سيتم التطرق في المطلب الأول إلى أهم الدراسات السابقة العربية، وأما في المطلب الثاني سيتم التطرق إلى الدراسات الأجنبية السابقة، وفي المطلب الثالث القيمة المضافة للدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة.

المطلب الأول: الدراسات السابقة العربية

في هذا المطلب يتم التطرق إلى أهم الدراسات باللغة العربية التي تناولت هذا الموضوع، مع إبراز النتائج التي توصلت إليها.

1. دراسة شتاتحة عمر "تأثير السياسة التجارية على توازن ميزان المدفوعات في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2012، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014/2015.

هدفت هذه الدراسة لتقييم فاعلية أدوات السياسة التجارية كآلية لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات للدول النامية، وقد تم اختيار الجزائر كعينة للدراسة باعتبارها خضعت لخطوات هامة نحو تحرير التجارة الخارجية من خلال تبنيها جملة من الإصلاحات أهمها التوجه نحو اقتصاد السوق منذ تسعينات القرن الماضي، فالجزائر تستخدم أدوات السياسة التجارية من رسوم جمركية، اتفاقات ومعاهدات، نظام الترخيص والتخصيص لتحقيق أهداف معينة كتحقيق التوازن لميزان المدفوعات.

خلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن الجزائر سعت لتحرير التجارة من القيود والإجراءات الجمركية وكذا غير الجمركية، كما توصلت أن تأثير السياسة التجارية يظهر على جانب الواردات أكثر منها على الصادرات، أيضا تبني سياسة التحرير أدى إلى إضعاف القدرة التصديرية خارج إطار المحروقات.

2. دراسة ماحي زكرياء "أثر سياسات التجارة الخارجية على ميزان المدفوعات، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2020"، مجلة الاقتصاد المال والأعمال، مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية جامعة تيارت، المجلد 07، العدد 02، 2022.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر السياسات التي طبقتها الجزائر في مجال التجارة الخارجية باعتبارها من أهم القطاعات في الاقتصاد الجزائري على ميزان المدفوعات باعتباره المرآة العاكسة لحالة الاقتصاد الجزائري خلال

الفترة 1990-2020، اتبعت عرض وتحليل بعض الاحصائيات الخاصة بالميزان التجاري وميزان المدفوعات وعرض أهم التدابير والإجراءات التي طبقتها الجزائر قصد تنظيم مجال التجارة الخارجية. توصلت الدراسة إلى ضرورة إرفاق هذه التدابير والإجراءات المتخذة بأخرى تهدف إلى تخليص الاقتصاد الوطني من التبعية لقطاع المحروقات، ودعم الإنتاج الوطني والمؤسسات الوطنية كآلية لرفع حجم الصادرات خارج المحروقات.

3. دراسة محمد الأمين الشربجي، شرف الدين ملال "أثر تحرير التجاري الدولي على ميزان المدفوعات الجزائري، دراسة قياسية خلال الفترة (2000-2013)"، مجلة الباحث، العدد 16، 2016.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أكثر التحرير التجاري الدولي على أداء الميزان المدفوعات الجزائر خلال الفترة 2000-2013، بحيث تم من خلالها التطرق إلى تطوير التحرير التجاري في الجزائر في ظل منظمة التجارة العالمية وتحليل واقع ميزان المدفوعات، وقد اعتمدت الدراسة على الأدوات الإحصائية والمتمثلة في برنامج Eviews وهذا بعد قياس معدل الانفتاح التجاري في الجزائر.

وأظهرت النتائج أنه توجد علاقة مباشرة وطردية بين التحرير التجاري ورصيد ميزان المدفوعات ويرجع ذلك لهيمنة قطاع النفط على الصادرات الجزائرية، وأن عملية تحرير التجارة الخارجية إلى زيادة المنافسة بين السلع المحلية والأجنبية في الجزائر.

4. دراسة عنتر وكال "أثر الانفتاح التجاري على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة قياسية للفترة 1990-2020"، مجلة دفاتر اقتصادية، مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية، جامعة المدية، المجلد 13، العدد 02، 2022.

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر الانفتاح التجاري على رصيد ميزان المدفوعات للفترة (1990-2020) وذلك باختبار وجود علاقة التكامل المشترك بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، باستخدام (Autoregressive Distribution Lag Bounds Test ARDL)، بالاعتماد على برنامج EViews-10. خلصت الدراسة إلى أن الانفتاح التجاري في الدراسة معنوي، حيث جاءت إشارة معامل الانفتاح التجاري موجبة، وتدل على وجود علاقة طردية بين رصيد ميزان المدفوعات والانفتاح التجاري، يعود هذا الأثر إلى التركيبة السلعية لكل من الصادرات والواردات التي لا تخدم الاقتصاد الوطني بسبب أن أغلب الصادرات ريعية، وهذا ما يؤكد الأثر الموجب لأسعار البترول على رصيد ميزان المدفوعات.

5. دراسة مسعود جماني، نور الهدى بوحيتم " تأثير الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال (1990-2017)"، مجلة الإنسانية والعلوم الاجتماعية، المجلد 06، العدد 02، 2020.

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)، من خلال تحليل تطور الانفتاح التجاري بالاعتماد على مؤشر نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي لقياس درجة الانفتاح، تطور كل من الصادرات والواردات بشكل إيجابي مع التأثير الأكبر على الواردات مما أدى إلى تدهور الميزان التجاري، وبالتالي هناك حاجة إلى إيجاد توازن بين نمو الصادرات والواردات لجني ثمار الانفتاح، وتوجه الدولة إلى تبني منهجية جديدة تقوم على البحث عن أفضل السبل للاندماج في السوق الدولية.

6. دراسة بالحبيب عبد الكامل " أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر" مذكرة ماجستير في التجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي، غرداية، 2010/2011.

تناولت هذه الدراسة أثر تحرير قطاع التجارة الخارجية على متغير اقتصادي، وهو الميزان التجاري، من خلال أسباب قيام التبادل الدولي والغاية من تحرير التجارة الخارجية وأفضل السبل لذلك.

توصلت الدراسة إلى أن الهدف من تحرير التجارة الخارجية هو الاستفادة من مزايا الاندماج في الاقتصاد الدولي عن طريق التخصيص في السلع التي تملك كل دولة فيها ميزة، واتباع إجراءات تتمثل في تأهيل المؤسسات لمنافسة نظيراتها الأجنبية، وتحرير أسعار الصرف، وبالتالي الميزان التجاري يكشف مدى قدرة السلع المحلية على المنافسة أمام السلع الأجنبية، ففي حالة الدول النامية يغلب على صادراتها المواد الأولية، ويغلب على وارداتها السلع الغذائية والمنتجات النهائية، وأن الميزان التجاري حقق فائضا مستمرا في رصيده لصالح الجزائر.

7. دراسة نوري مونية " أثر التحرير التجاري الدولي على الميزان التجاري الجزائري، دراسة تحليلية للفترة (2000-2022)"، الملتقى العلمي الموسوم، المركز المغاربي شرق أدنى للدراسات الاستراتيجية، المملكة المتحدة، جامعة المغيلي الاهلية الدولية بالنيجر، 2024.

هدفت هذه الورقة البحثية إلى إبراز أثر التحرير التجاري على الميزان التجاري للفترة 2000-2022، وذلك من خلال دراسة تطور سياسة التحرير التجاري في الجزائر ثم تطور الميزان التجاري خلال فترة الدراسة، وقياس تطور معدل الانفتاح التجاري في الجزائر.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

-إن عملية التحرير التجاري لم تكن خيارا بالنسبة للجزائر وإنما هي ضرورة حتمية فرضتها التحولات الاقتصادية

العالمية.

-حقق الميزان التجاري فوائض مهمة بداية سنة 2000 إلى غاية سنة 2014 نظرا لارتفاع أسعار البترول، لكنه شهد عجزا مستمرا عام 2015 حتى 2021 بسبب تراجع أسعار البترول والطلب العالمي، وهذا يعكس ارتباط رصيد الميزان التجاري بأسعار المحروقات.

-تتشكل الصادرات الجزائرية من المحروقات بنسبة تصل إلى 97 % وهذا يدل على هشاشة الاقتصاد الجزائري وضعف إنتاجه بتبعيته الشبه كلية لقطاع المحروقات وافتقاره للتنوع.

-إن ارتفاع مؤشر الانفتاح يعبر عن أهمية التجارة الخارجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يجعل الاقتصاد الجزائري في حالة تبعية خارجية.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية

تطرقت العديد من الدراسات في العالم إلى موضوع الميزان التجاري وأثر المتغيرات الاقتصادية عليه، وفيما يلي أهم الدراسات والمقالات التي تناولت هذا الموضوع محل الدراسة.

1. Gilbert Niyonabor, Politique d'ouverture commerciale et développement économique Thèse de doctorat en science économique d'auvergne Clermont, Ferrand1, France, 2007.

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة التي توجد بين تبني سياسات تحرير التجارة والنمو الاقتصادي في بلدان التطوير، ويتم التركيز على اختبار مؤشرات القياس، وتوصلت إلى أن التوجه للانفتاح التجاري يعزز التوجه الاقتصادي من خلال تشغيل القطاعات الواعدة وتحقيق إنتاجية أعلى وارتفاع معدلات الاستثمار والحوكمة الرشيدة والحد من عدم المساواة وتخفيف الصدمات الاقتصادية.

2. Frankel J, Romer D, Cyrus T , Trade and Growth in East asian countrie, cause and Effect, Vol23, N°5732, 1996.

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة مشكلة التداخل في التجارة باستخدام متغيرات آلية وتحليل تأثير الانفتاح التجاري على النمو باستخدام تقديرات المربعات الصغرى العادية، وتوصلت إلى أن تأثيره يكون أكثر وضوحا وله دور هام ويعد عاملا أكثر أهمية فهو يعزز النمو أي أن الانفتاح التجاري له أثر إيجابي بشكل كبير فعال.

3. Allaro Hailegiorgis Biramo , The impact of Trade liberalization on the Ethiopia's Trade Balance, American journal of Economics Vol 02, N° 05, 2012 .

تناولت هذه الدراسة تأثير تحرير التجارة على الميزان التجاري لإثيوبيا باستخدام البيانات خلال الفترة 1974-2009، من البنك الوطني الإثيوبي. ومن المكاسب المتوقعة من سياسات تحرير التجارة التي اعتمدتها إثيوبيا لتحسين أداء الصادرات، وفي هذه الدراسة تم تبيان الحجج التي يستند إليها هذا التوقع وتم تحليل تأثير تحرير التجارة على الميزان التجاري الإثيوبي، ومع ذلك تم فحصها باستخدام معادلة التصدير لسانتوس باولينو

وتيلوال2004. توصلت إلى أن تحرير التجارة أدى إلى تدهور الميزان التجاري أو زيادة سريعة في الواردات، فتم الاستنتاج أن تحرير التجارة يؤدي إلى تفاقم الميزان التجاري بسبب زيادة الواردات عن الصادرات.

4. Bushra Yasmin, impact of Trade liberalization on Trade Balance in pakistan, cointegration and error correction mechanism, Zagreb International Review of Economics and business, Vol 15, N° 01,2012.

تناولت هذه الدراسة تأثير عملية تحرير التجارة على الميزان التجاري مع مراعاة طبيعة البيانات المستخدمة التي تتسم بالاستقرار، وتتيح لنا تقنيات التكامل المشترك آلية تصحيح الخطأ تحديد العلاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل بين مختلف مقاييس تحرير التجارة والميزان التجاري.

تشير النتائج إلى وجود علاقة إيجابية طويلة الأجل ذات دلالة إحصائية بين تحرير التجارة وسعر الصرف الحقيقي مع الميزان التجاري، بينما توجد علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية مع الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1970-2008 في باكستان، وتؤكد النتائج على ضرورة تحسين الميزان التجاري من خلال تغيير مناسب في تركيبة التجارة وذلك بتنوع محتوى الصادرات وتعزيز القدرة التنافسية.

5. Li Zeng, Jiandong Ju, Yi Wi, the impact of Trade liberalization in Developing countries, Vol 57, N°02, 2010.

تناولت هذه الورقة البحثية تأثير تحرير التجارة على الواردات والصادرات والميزان التجاري للبلدان النامية باستخدام مقياسين تم تجميعهما مؤخراً لتواريخ تحرير التجارة ويغطيان عينة أكبر بكثير من البلدان النامية ولفترات زمنية أطول، وفي نموذج نظري بسيط، تبين أن تحرير التجارة يزيد من الصادرات والواردات، على الرغم من أن له تأثيرات غامضة على الميزان التجاري.

واتساقاً مع النتائج النظرية، وجدنا أدلة قوية ومتسقة باستخدام كلا المقياسين على أن تحرير التجارة في البلدان النامية يشجع كلا من الواردات والصادرات. ومع ذلك فإن النتائج متباينة فيما يتعلق بالتأثير على التوازن العام اعتماداً على تدابير التحرير المستخدمة، وباستخدام مقياس (لي) الموسع لتواريخ التحرير، نجد القليل من الأدلة على وجود تأثير سلبي ذي دلالة إحصائية للتحرير على الميزان التجاري الإجمالي ومع ذلك هناك بعض الأدلة على أن التحرير يؤدي إلى تفاقم الميزان التجاري عند استخدام تواريخ التحرير، على الرغم من أن الأدلة ليست قوية عبر مواصفات التقدير المختلفة، وحتى في هذه الحالة فإن التأثير المقدر أصغر من ذلك الذي أبلغ عنه سانتس باولينو وثيرلوال.

المطلب الثالث: القيمة المضافة للدراسة الحالية

اتضح من خلال عرض الدراسات السابقة أنها تتشابه مع دراستنا من حيث الموضوع كدراسة "مسعود جمانى" ودراسة "Alaro" ومن حيث المنهج التحليلي المتبع لتطور الانفتاح التجاري وتطور الصادرات والواردات والتوصل لنتيجة أن الانفتاح التجاري له تأثير إيجابي على الميزان التجاري، ودراسة "Bouchra yassmin" تتشابه في الموضوع والنتيجة لكنها تختلف في المنهج المتبع القياسي والفترة الزمنية وبلد الدراسة.

كما تختلف هذه الدراسة مع الدراسات السابقة من حيث الفترة الزمنية والتركيز الجزئي على أحد المتغيرين واستخدام المنهج القياسي كدراسة "شرف الدين ملال" ودراسة "عنتر وكال" التي ركزت على ميزان المدفوعات، ودراسة "Gilbert Niyonabo" التي تختلف في بلد الدراسة وركزت على النمو الاقتصادي.

تكمن القيمة المضافة للدراسة الحالية في كونها لا تقتصر على إعادة طرح ما جاءت به الدراسات السابقة، بل تسعى إلى تعميق التحليل من خلال الربط بين الانفتاح التجاري وتطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الهيكلية للاقتصاد الجزائري. كما تتميز بمحاولة إعطاء معلومات تفسيرية حديثة للمتغيرات الاقتصادية الراهنة، لاسيما الصدمات الخارجية التي عرفها الاقتصاد العالمي، وتأثيرها على التجارة الخارجية.

فدراستنا الحالية تمثل امتدادا ومكملة للجهود البحثية السابقة، من خلال تقديم تحليل أكثر تخصصا ودقة، بما يساهم في إثراء الأدبيات الاقتصادية وتقديم إضافة علمية يمكن الاستفادة منها في صياغة السياسات الاقتصادية والتجارية في الجزائر.

خلاصة الفصل

اتضح من خلال هذا الفصل الخاص بالإطار النظري للانفتاح التجاري والميزان التجاري بيان أهمية الانفتاح التجاري في تعزيز العلاقات الاقتصادية وتنشيط المبادلات التجارية، وباختلاف النظريات الاقتصادية حيث سعى العديد من الاقتصاديين ومن أبرزهم آدم سميث وديفيد ريكاردو إلى تفسير دوافع وأسباب تبني الدول لسياسات الانفتاح التجاري، كما ظهرت مجموعة من المؤشرات المعتمدة لقياس درجة الانفتاح التجاري أهمها مؤشر التبادل التجاري ومؤشر مساهمة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي التي تقيم مدى اندماج اقتصاد الدولة في الاقتصاد العالمي.

اتضح أيضا أن الميزان التجاري أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي تستخدم في تقييم الوضع الاقتصادي للدولة، كونه يعبر الفرق بين قيمة الصادرات والواردات، ويرتبط بقدرة الاقتصاد الوطني وهيكله الإنتاجي، وتتأثر أوضاع الميزان التجاري بعدة عوامل كالأزمات الاقتصادية وتقلبات أسعار الصرف وغيرها من المتغيرات الاقتصادية. ولتفسير تطور الأداء التجاري للدولة يجب فهم طبيعة هذه المتغيرات والعلاقة المتبادلة بينها، هذا ما يستدعي دراسة وتحليل العلاقة بين الانفتاح التجاري ورصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2020-2024، وهذا ما سيتم تناوله في الفصل التطبيقي.

الفصل الثاني

تحليل أثر الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في
الجزائر خلال الفترة (2020-2024)

تمهيد

بعد التعرض للإطار النظري للانفتاح التجاري والميزان التجاري والعلاقة بينهما سوف نفصل في هذا الفصل إلى دراسة أثر الانفتاح التجاري على الميزان التجاري خلال الفترة (2020-2024)، وذلك من خلال اتباع الدولة جملة من الإصلاحات الاقتصادية وسياسات تجارية لتحرير تجارتها، التي هي من أهم الأدوات المؤثرة في توجيه التجارة الخارجية وتحقيق التوازن الاقتصادي، والهدف من هذه الدراسة التطرق إلى مراحل تطور التجارة الخارجية وأهم أدوات السياسة التجارية المعتمدة خلال هذه الفترة، مع تحليل تطور الصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري بالاعتماد على البيانات والإحصائيات الرسمية. كما سيتم تبيان بعض المؤشرات الاقتصادية مثل معدل الانفتاح التجاري والنتائج المحلي الإجمالي في التأثير على التجارة الخارجية. وتوضيح التحديات والصعوبات التي واجهت الاقتصاد الجزائري من أجل تحسين الميزان التجاري ونمو اقتصادي داخلي وخارجي وتحقيق التنمية الاقتصادية، وفي الأخير سيتم عرض أهم النتائج المتحصل عليها وتقديم بعض الاقتراحات المناسبة. لذلك قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: تطور السياسة التجارية في الجزائر خلال الفترة 2020-2024.

المبحث الثاني: واقع الميزان التجاري الجزائري ومؤشرات الانفتاح التجاري خلال الفترة (2020-2024).

المبحث الثالث: التحديات وآفاق التجارة الخارجية والميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (2020-2024).

المبحث الأول: تطور السياسة التجارية في الجزائر خلال الفترة (2020-2024)

من خلال هذا المبحث سوف نتطرق في المطلب الأول إلى السياسة التجارية خلال فترة الإصلاحات وفي المطلب الثاني إلى السياسة التجارية ما بعد 2000 في الجزائر.

المطلب الأول: السياسة التجارية الجزائرية خلال فترة الإصلاحات

إن لسياسة التجارة الخارجية أهمية في مواجهة أوضاع السوق الدولية وتقليل الآثار السلبية الناجمة عن تقلباتها، فهي مجموعة من التشريعات واللوائح الرسمية التي تستخدمها الدولة للتحكم والسيطرة على نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية، والتي تعمل على تحرير أو تقييد النشاط التجاري الخارجي من العقوبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي بين مجموعة من الدول¹.

إن الاقتصاد الجزائري عانى من مشاكل عديدة ومع تطور التجارة الخارجية في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، أدى بالدولة إلى اتباع نهج اقتصاد السوق والتوجه نحو القيام بإصلاحات اقتصادية لمعالجة هذه المشاكل كما يلي:

1. مرحلة الاحتكار الكلي للتجارة الخارجية من 1970-1989: عمدت الجزائر منذ الستينات بعد مرحلة

الاستقلال إلى انتهاج السياسة الحمائية حيث سعت إلى بناء قاعدة صناعية وتعزيز وزيادة الاستثمارات والتقليل من البطالة وممارسة أسلوب الرقابة على التجارة الخارجية، وعملت على احتكار عمليات الاستيراد والتصدير عبر المؤسسات العمومية، بهدف حماية الاقتصاد الوطني وتنظيم المبادلات الخارجية بما يخدم التوجهات التنموية. كما سعت لتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات عبر منح بعض الامتيازات للمؤسسات المنتجة، غير أن انهيار أسعار النفط سنة 1986 أدى إلى تراجع عائدات التصدير وظهور اختلالات اقتصادية أثرت سلبا على الميزان التجاري والاقتصاد الوطني عموما، الأمر الذي دفع الجزائر تبني إصلاحات اقتصادية تدريجية والتمهيد لمرحلة الانفتاح التجاري².

2. مرحلة التحرير التدريجي من 1990-1993: اتخذت السلطات العمومية الجزائرية في هذه المرحلة

إجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية، تنفيذا لشروط صندوق النقد الدولي، وإلى إصلاح نظام الصرف، والنظام الجمركي، والمديونية الخارجية، ففي التسعينات اتسمت هذه المرحلة بصور قانون النقد والقرض 90-10 وتم

¹ السيد محمد أحمد السريتي، أحمد فتحي خليل الخضراوي، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، المكتبة المكية العزيرية، المملكة العربية السعودية، 2017، ص 121.

² بن ديب عبد الرشيد، تنظيم وتطوير التجارة الخارجية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002/2003، ص 298.

الفصل الثاني: تحليل أثر الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2020-2024)

إدخال نظام شركات الامتياز وشركات البيع بالجملة وذلك لتفكيك الاحتكار وسمح لكل من يحمل سجلا تجاريا أن يمارس التجارة الخارجية ابتداء من أبريل 1991، وبالتالي صار لكل مستورد الحصول على النقد الأجنبي وإلغاء تراخيص الاستيراد وتمكين غير المقيمين من تحويل رؤوس الأموال، فبعد صدور المرسوم 91/37 الذي قام برسم الإطار العام لعملية التحرير التدريجية فظهرت بعدها بوادر تحرير التجارة الخارجية.

3. مرحلة التحرير الكامل ابتداء من 1994: توسعت الجزائر في اتخاذ الإجراءات لتحرير تجارتها الخارجية تنفيذاً لشروط صندوق النقد الدولي، حيث تم مطالبتها أكثر بفتح حدودها في وجه السلع والخدمات الأجنبية والسماح لدخول رؤوس الأموال الأجنبية من خلال التعليمات رقم 94-90 مؤرخة في 12 أبريل 1994، تم بموجبها حل لجنة (AD-HOC) المكلفة بعملية تمويل الواردات وتجسيد حرية الحصول على العملة الأجنبية لكل شخص معنوي أو طبيعي تتوفر فيه شروط التجارة الخارجية، كما ألغت هذه التعليمات القيود السابقة الخاصة بتمويل الواردات، وأزالت الحدود الدنيا المفروضة على آجال سداد الالتزامات الخاصة بالمستوردين، إضافة إلى تحديد شروط منح القروض المصرفية على أساس علاقات جديدة بين البنك والعميل.

كما شمل برنامج الإصلاح الاقتصادي إجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية تنفيذاً لشروط صندوق النقد الدولي، بهدف تهيئة الاقتصاد الوطني للانفتاح على العالم الخارجي، من خلال تحرير المبادلات الخارجية وإعادة هيكلة التعريفات الجمركية عبر عدة مراحل، حيث تم تعديل معدلات الرسوم الجمركية ليصبح الحد الأقصى للتعريفات المطبقة في الجزائر منخفضاً مقارنة بالمرحل السابقة¹.

-انتهجت سياسة تخفيض العملة سنة 1996 تم التخفيض بقيمة 40% حيث أصبح الدينار الجزائري 36 دينار جزائري مقابل الدولار الواحد.

-انتهجت سياسة دعم وترقية الصادرات خارج المحروقات ورفع كفاءة الإنتاج الوطني وتوسيع سياسة إحلال الواردات.

-اصلاح المنظومة الجمركية بتخفيض الحد الأقصى للرسوم الجمركية إلى 45% سنة 1997.

المطلب الثاني: السياسة التجارية ما بعد 2000

مع عودة الاستقرار الأمني للجزائر بعد فترة التسعينات، ومع تحسن أسعار المحروقات بداية القرن الحالي تبنت الجزائر مخططات للنهوض بالقطاعات الأساسية والبنى التحتية وتحقيق التنمية الشاملة، وكان قطاع التجارة

¹ عنتر وكال، أثر الانفتاح التجاري على ميزان المدفوعات الجزائري، دراسة قياسية للفترة 1990-2020، جامعة المدية، الجزائر، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 13، العدد 02، 2022، ص386.

الفصل الثاني: تحليل أثر الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2020-2024)

الخارجية ضمن محاور تلك السياسات كون حاجات التنمية تتطلب انفتاحا تجاريا تصديريا واستيرادا، وتتمثل تلك البرامج فيما يلي:

- برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

هو مخطط مالي خصصت له اعتمادات مالية موزعة على طول الفترة تبلغ قيمتها الإجمالية حوالي 525 مليار دج ما يقارب 7 مليار دولار، يعمل على دعم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري والبناء والأشغال العمومية ودعم الإصلاحات في مختلف القطاعات.

- البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):

جاء لمواصلة المشاريع التي تم إقرارها وتنفيذها في برنامج الإنعاش الاقتصادي تقدر الاعتمادات المخصصة له 4202 مليار دج هدفه تحسين الظروف المعيشية بنسبة 45.5%، تطوير الهياكل القاعدية 40% وترقية الاستثمار وتطوير الخدمة العمومية بنسبة 40%، تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال بنسبة 1.2% ما يقارب 50 مليار دج، كما تم إدراج برنامجين ضمنه يتمثلان في برنامج تنمية جنوب الجزائر في 15 جانفي 2006 هدفه تحسين ظروف حياة سكان المناطق الجنوبية خصص 110 مليار دج لبناء المنازل و 8 مليار دج للتزويد بمياه الشرب، وبرنامج تنمية الهضاب العليا سنة 2007 خصص له 668 مليار دج لفك العزلة وتوفير المرافق الضرورية¹.

- برنامج توطيد النمو الاقتصادي " التنمية الخماسي 2010-2014

يعرف ببرنامج الاستثمارات العمومية يعمل على دعم التنمية البشرية وترقية وتطوير الاقتصاد المعرفي، ترقية الصادرات خارج المحروقات خصص له اعتماد مالي تجاوز 21 ألف مليار دينار، ومن أجل إنجاز هذا المخطط في أحسن الظروف تم إتباع إجراءات منظمة لعملية الاستيراد والتصدير من خلال تبني سياسة تجارية حيث²:

• **التعريفات الجمركية:** في إطار اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وسعي الجزائر للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة اتبعت سياسة تفكيك التعريفات الجمركية وتقليص المعدلات إلى 4 معدلات فقط وفق القانون المالية لسنة 1999، وفي إطار اقتصاد السوق لسنة 2001 حسب المادة 22 تلغى نسبة 45% من الحقوق الجمركية المنصوص عليها في التعريفات الجمركية وتعوض بنسبة 40%، حيث أصبحت النسب كالتالي: 5%، 15%، 25%، 40%.

¹ محمد عدة، مرجع سبق ذكره، ص 156.

² محمد بوقرن، دور السياسة التجارية في علاج اختلال الميزان التجاري للجزائر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت، سكيكدة، 2024/2023، ص، ص (59، 57).

الفصل الثاني: تحليل أثر الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2020-2024)

وحسب المادة 21 من قانون المالية التكميلي لسنة 2001 فابتداء من سنة 2002 تخفض معدلات التعريفية إلى ثلاث معدلات بالإضافة إلى الإعفاء. حيث نصت المادة 03 منه على تحديد معدلات التعريفية الجمركية كالتالي: 5%، 15%، 30%، واستمر العمل بالتعريفية الجمركية لسنة 2002 إلى غاية التعديل سنة 2018 فتم رفع المعدلات إلى 4 معدلات بالإضافة إلى الإعفاء.

• **الأدوات غير الجمركية (تراخيص الاستيراد):** حيث احتفظت الجزائر بهامش رقابي يخص رخص الاستيراد والتصدير حسب الأمر 03-04 المؤرخ في 19 جويلية 2003 الذي يهدف لحرية عملية التصدير والاستيراد والمادة 02 تندر استيراد المنتوجات وتصديرها بحرية، وحسب المادة 06 "يمكن أن تؤسس تراخيص لاستيراد المنتوجات أو تصديرها لإدارة أي تدبير يتخذ بموجب أحكام هذا الأمر أو الاتفاقات التي تكون الجزائر طرفا فيها".

- السياسة التجارية ما بعد سنة 2018

إن الأهمية المتزايدة للمحروقات في هيكل الصادرات الجزائرية وفي ظل الارتفاع المتواصل للواردات عملت الجزائر على تغيير وإعادة توجيه سياستها التجارية الخارجية مع ضرورة تعزيز الرقابة على المبادلات التجارية الخارجية وترشيد الواردات مما نجم عنه تراجع أسعار البترول ونقص الإيرادات المالية من قطاع البترول، فسعت الجزائر لتبني مجموعة من الإجراءات لإعادة توازن الميزان التجاري أهمها:

- إقرار إلزامية التوطين البنكي لدى وسيط مصرفي معتمد (مؤسسات مالية أو بنك)، وذلك وفقا لأحكام المادة 29 من القانون 01-01 بالنسبة لجميع العمليات التجارية المنجزة مع الخارج.
- الرجوع لتطبيق القيود الكمية والحصص وتراخيص الاستيراد.
- استخدام آلية الحضر فقد تم حضر استيراد 851 منتجا في بداية سنة 2018 وتم تعديل القائمة إلى 877 منتجا في 21 ماي 2018.
- إقرار رسوم جمركية جديدة عند استيراد بعض المنتجات ولإقرار رسم إضافي مؤقت على 1590 منتج تتراوح نسبته بين 30% إلى 120% فتم التعديل ليصبح 982 منتجا.
- نص قانون المالية لسنة 2018 التعليق المؤقت على استيراد 45 نوعا من المنتوجات النهائية.
- أعلنت الجزائر نظام جديد سنة 2019 للاستيراد ملغية بذلك الحضر الذي فرضته على أكثر من 800 سلعة وبضاعة والعودة إلى الاستيراد بكل حرية، ورفع الرسم الإضافي المؤقت على معظم السلع المستوردة.
- انتهجت الجزائر مخطط الانتعاش الاقتصادي الجديد بهدف تقليص التبعية للمحروقات كمورد للعملة الأجنبية من 98% إلى 80% في نهاية سنة 2021.
- انتهجت سياسة النقشف وترشيد الواردات سنة 2022 وتشجيع الصادرات وتنويع الاقتصاد الوطني.

الفصل الثاني: تحليل أثر الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2020-2024)

- **التعريفات الجمركية للفترة 2020-2024:** حسب قانون المالية لسنة 2022 رقم 22/16 المؤرخ في 2021/12/30 وبناء على التعديلات التعريفية التي أقرتها وزارة التجارة وترقية الصادرات وبالتنسيق مع المصالح الجمركية سنة 2022 تم استحداث معدل التعريفية الجمركية 60% فرض على السلع النهائية التي تنتج محليا مثل مواد البناء والأجهزة الكهرو منزلية ويعتبر رسم إضافي مؤقت وقائي، لترفع معدلات التعريفية الجمركية إلى خمس معدلات كالتالي: 0%، 5%، 15%، 30%، 60% سارية المفعول حتى سنة 2024 وتقرض على السلع المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: التعريفية الجمركية للفترة (2020-2024)

المنتج	التعريفية المطبقة %
منتجات معفاة اتفاقيا أو ذات طابع خاص	0 % إعفاء
المواد الأولية والمدخلات الأساسية	5 %
المنتجات النصف المصنعة	15 %
المنتجات النهائية الاستهلاكية	30 %
المنتجات النهائية المحلية (مواد البناء، المنسوجات، الأجهزة الكهرو منزلية)	60 %

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير المديرية العامة للجمارك

- يلاحظ من خلال جدول التعريفية الجمركية للفترة (2020-2024) أن النظام الجمركي استحدث رسم إضافي مؤقت وقائي 60% لحماية المنتج الوطني من المنافسة الأجنبية وكبح الواردات، ويعتمد على تدرج الرسوم حسب المنفعة الاقتصادية حيث تتخفف أدنى مستوياتها ما بين (5%-15%) تقرض على المواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة، وترتفع الرسوم إلى (30%-60%) تقرض على السلع النهائية الاستهلاكية والمحلية.

- يلاحظ إبقاء رسم الإعفاء 0% ما يبين مرونة الدولة في التعامل مع السلع واحترام الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية.

- يلاحظ أن السياسة التجارية في هذه الفترة لاتزال تعتمد على أدوات غير جمركية كسياسة المنع والحظر وسياسة الصرف الأجنبي والحصص، فهي تتكيف حسب تطور الاقتصاد الجزائري اتسمت بالمرونة جزئيا والتشديد من جهة أخرى وواضح أن إجراءات هذه السياسات التجارية كان لها أثر على واقع الميزان التجاري وهو ما يتضح من خلال المبحث التالي.

المبحث الثاني: واقع الميزان التجاري الجزائري ومؤشرات الانفتاح التجاري للفترة (2020-2024)

لتحليل واقع الميزان التجاري الجزائري ومؤشرات الانفتاح التجاري خلال الفترة (2020-2024)، نتطرق من خلال هذا المبحث إلى دراسة تطور هيكل التجارة الخارجية من خلال التركيبة السلعية والتوزيع الجغرافي للمصادر والواردات وأهم عملائها وشركائها في المطلب الأول، ونتطرق لتحليل تطور وضع الميزان التجاري الجزائري بالاعتماد على بعض المؤشرات الاقتصادية مثل مؤشر تطور الانفتاح التجاري وتطور رصيد الميزان التجاري، معدل التغطية خلال تلك الفترة في المطلب الثاني.

المطلب الأول: تطور هيكل التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2020-2024)

عرف هيكل التجارة الخارجية للجزائر تغيرات وتطورات مختلفة تتماشى مع الظروف الاقتصادية وحسب الأدوات والتنظيمات الخاصة بالسياسة التجارية التي تقوم بها الجزائر.

أولاً: التوزيع السلعي للتجارة الخارجية

1. الهيكل السلعي للمصادر الجزائرية

يتضح أن التوزيع السلعي للمصادر الجزائرية خلال الفترة (2020-2024) شهد تذبذباً بين انخفاض وارتفاع خلال فترة الدراسة، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم 02: التوزيع السلعي للمصادر الجزائرية خلال الفترة (2020-2024)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

إجمالي الصادرات	صادرات خارج المحروقات	صادرات المحروقات	السنة	
21.932	1.916	20.016	القيمة	2020
	8.71	91.29	النسبة	
38.636	4.578	34.058	القيمة	2021
	11.64	88.36	النسبة	
65.716	5.978	59.738	القيمة	2022
	8.85	91.15	النسبة	
55.554	5.058	50.496	القيمة	2023
	8.59	91.41	النسبة	
49.066	3.835	45228	القيمة	2024
	7.25	92.75	النسبة	

الفصل الثاني: تحليل أثر الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2020-2024)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الرابع 2024. العدد 69، البنك
الجزائر. عن الموقع [www. Bank-Of-Algerie.dz](http://www.Bank-Of-Algerie.dz)

-يلاحظ من خلال الجدول أن حجم الصادرات خلال الفترة (2020-2024) شهدت تقلبات من سنة إلى أخرى، فقد ارتفعت من حوالي 21.9 مليار دولار سنة 2020 إلى حوالي 65.7 مليار دولار سنة 2022، ثم تراجعت إلى حوالي 49 مليار دولار سنة 2024.

-يلاحظ أن نسبة صادرات المحروقات تراوحت خلال هذه الفترة بين (88%-92%) من الصادرات الإجمالية، وهذه النسب تعكس بوضوح درجة ارتباط الصادرات الجزائرية بهذا المورد.

-يلاحظ أن صادرات خارج قطاع المحروقات لاتزال متواضعة فأعلى قيمة سجلت سنة 2022 بقيمة 5.9 مليار دولار في حين كانت خلال السنوات الأخرى متذبذبة وهذا يعكس الاختلال في الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية وهو ما يتضح أكثر من خلال النقطة والجدول التالي:

جدول رقم 03: الهيكل السلعي لصادرات الجزائر خارج المحروقات خلال الفترة (2020-2024)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنو	المواد الغذائية	المواد الأولية	مواد نصف مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع استهلاكية
2020	القيمة	437	71	1287	0	77
	النسبة	1.99	0.32	5.87	0.00	0.35
2021	القيمة	576	182	3486	1	188
	النسبة	1.49	0.47	9.02	0.00	0.49
2022	القيمة	269	263	5086	2	84
	النسبة	0.41	0.4	7.74	0.00	0.13
2023	القيمة	428	256	3977	3	45
	النسبة	0.77	0.46	7.16	0.01	0.08
2024	القيمة	276	237	2850	2	108
	النسبة	0.56	0.48	5.81	0.00	0.22

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الرابع 2024، العدد 69، البنك
الجزائري. عن الموقع [www. Bank-Of-Algerie.dz](http://www.Bank-Of-Algerie.dz)

الفصل الثاني: تحليل أثر الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2020-2024)

- يلاحظ من الجدول أن حجم الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2020-2024) شهدت تفاوتات متباينة من سنة إلى أخرى، فقد ارتفعت من حوالي 1916 مليون دولار سنة 2020 إلى حوالي 5978 مليون دولار سنة 2022، ثم تراجعت إلى حوالي 3835 مليون دولار سنة 2024.

- يلاحظ أن في سنة 2020 تأثرت الصادرات الجزائرية بشكل واضح بأزمة جائحة كوفيد-19 حيث أدت إلى الغلق العالمي وتراجع الطلب الدولي وانخفاض المبادلات التجارية الدولية وأسعار النفط، فانعكس سلبا على الاقتصاد الجزائري وعلى قدرة المؤسسات الإنتاجية على التصدير وقد ركزت السياسة التجارية الخارجية خلال هذه الفترة على ترشيد الواردات وتشجيع المنتجات المحلية.

- يلاحظ في سنة 2022 سجلت ارتفاعا ملحوظا حوالي 5.9 مليار دولار وهذا راجع للأزمة الجيوسياسية الناتجة عن الحرب الروسية الأوكرانية. التي أدت إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية والطاقة في الأسواق الدولية مما ساهم في زيادة صادرات الجزائر خاصة في المواد الصناعية والغذائية، واستفادت الجزائر من اضطراب سلاسل الإمداد العالمية وارتفاع الطلب الأوروبي على مصادر بديلة للطاقة والمنتجات المختلفة، أما سنة 2024 تراجعت قيمتها حيث أدى بالدولة لتبني سياسة تجارية خارجية قائمة على تشجيع الصادرات خارج المحروقات وتقليص الواردات بهدف تحسين رصيد الميزان التجاري وتعزيز احتياطات الصرف.

- يلاحظ أن نسبة صادرات خارج المحروقات تراوحت خلال هذه الفترة بين (7.2%-11.6%) من الصادرات الإجمالية وهذه النسبة تعكس هيمنة بعض السلع الصناعية وغير الصناعية على الصادرات واعتماد الاقتصاد الوطني على تنويع الصادرات خارج المحروقات وذلك في إطار توجه الدولة لتفعيل أهداف السياسة التجارية الخارجية الهادفة إلى تقليص التبعية للمحروقات، تشجيع الإنتاج الوطني وترقية الصادرات غير النفطية، غير أن هذا التطور مرتبط بالتغيرات الاقتصادية والأزمات الدولية التي شهدتها هذه الفترة.

- يلاحظ من الجدول أن هيكل الصادرات خارج المحروقات تسيطر عليه المواد نصف المصنعة حيث عرفت انتعاشا في قيمتها من 1.2 مليار دولار سنة 2020 لتصل قيمتها حوالي 5 مليار دولار سنة 2022 ما يعكس استمرار هيمنة المنتجات نصف المصنعة ومحدودية التنويع الحقيقي رغم التحسن النسبي في حجم الصادرات. ويلاحظ في سنة 2024 تراجعت إلى 2.8 مليار دولار رغم المساهمة في الصادرات الجزائرية إلا أنها تعتبر ضعيفة نسبيا مما يعكس استمرار التحديات المتصلة بضعف التنويع القطاعي وضعف التنافسية لبعض المنتجات الجزائرية في الأسواق الخارجية.

الفصل الثاني: تحليل أثر الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2020-2024)

- يلاحظ أن المنتجات الغذائية تحتل المرتبة الثانية في قطاع الصادرات خارج المحروقات حيث تراوحت قيمتها 437 مليون دولار أمريكي سنة 2020، أما سنة 2021 وصلت 576 مليون دولار أمريكي وبقيت بين وتيرتي الانخفاض والارتفاع حتى سنة 2024 بقيمة 276 مليون دولار أمريكي.

- يلاحظ أن المواد الأولية تحتل المرتبة الثالثة في قطاع الصادرات خارج المحروقات حيث سجلت 71 مليون دولار أمريكي سنة 2020، ثم عرفت ارتفاع حتى سنة 2022 وقدرت قيمتها 263 مليون دولار أمريكي، كما أنها تراجعت وانخفضت سنة 2023 بقيمة 256 مليون دولار أمريكي وفي سنة 2024 انخفضت إلى 237 مليون دولار أمريكي.

- يلاحظ أن المواد الصناعية تعد منتجات ضمن صادرات الجزائر خارج المحروقات عرفت تنذباً بين ارتفاع وانخفاض في قيمتها.

- إن مساهمة السلع الاستهلاكية متوسطة حيث وصلت قيمتها 111 مليون دولار أمريكي سنة 2022، وسنة 2024 بقيمة 83 مليون دولار أمريكي.

- إن الصادرات الجزائرية لا تعتمد على التجهيزات الفلاحية فهي ذات حصص شبه منعدمة وذلك بالفترة من 2020 إلى 2024 بقيمة (0-2) مليون دولار أمريكي.

بصفة عامة يلاحظ أنه نتيجة لتواضع الصادرات خارج المحروقات إجمالاً، فإن هيكل السلعي للصادرات يكاد يكون معدوماً في القطاع الزراعي وهذا قد يدل على فشل واضعي السياسات في ترقية الصادرات خارج المحروقات، عدم نجاعة أدوات السياسة التجارية المتبعة، ضعف واختلال الهيكل الإنتاجي للاقتصاد المحلي، عدم قدرة السلع المحلية على المنافسة، ضعف انخراط الجزائر في التجمعات الإقليمية والدولية.

2. الهيكل السلعي للواردات الجزائرية

يبين جدول الهيكل السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2020-2024) تطوراً واضحاً وهذا يعكس الإجراءات المتخذة في السياسة التجارية الخارجية للدولة الجزائرية في ظل الأزمات الاقتصادية والصحية والجيوستراتيجية التي عرفها العالم خلال هذه الفترة وقد شهدت الواردات تنذباً نسبياً لارتباطها باحتياجات الاقتصاد الوطني وتقلبات أسعار المحروقات والإجراءات التنظيمية للدولة الهادفة إلى ترشيد الاستيراد وتخفيض التبعية للخارج بهدف حماية الميزان التجاري وتقليل الضغط على العملة الصعبة، فتميزت الواردات الجزائرية بارتفاع مستمر خلال الفترة 2020-2024 والجدول التالي يوضح أهم السلع المستوردة خلال هذه الفترة.

الفصل الثاني: تحليل أثر الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2020-2024)

الجدول رقم 04: الهيكل السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2020-2024)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	المواد الغذائية	الطاقة	المواد الأولية	مواد نصف مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع استهلاكية	واردات أخرى	المجموع
2020	القيمة	7723	890	2199	7614	198	8697	2517	35415
	النسبة	21.73	2.50	6.19	21.42	0.56	24.47	7.45	100
2021	القيمة	8877	513	3401	7313	247	9158	1394	37401
	النسبة	23.69	1.37	9.08	19.52	0.66	24.44	3.89	100
2022	القيمة	10369	581	4037	9581	204	8321	380	38749
	النسبة	23.53	1.51	6.79	17.7	0.69	25.69	8.64	100
2023	القيمة	9921	616	3880	9713	285	9881	2115	42842
	النسبة	24.95	1.52	9.77	20.06	0.83	26.78	1.49	100
2024	القيمة	10978	611	3692	10553	357	11116	975	45334
	النسبة	24.22	1.35	8.14	23.31	0.80	25.65	0.16	100

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على النشرات الإحصائية الثلاثية الثلاثي الرابع 2024، العدد 69، البنك

الجزائري. عن الموقع: [www. Bank-Of-Algerie.dz](http://www.Bank-Of-Algerie.dz)

- يلاحظ أن الواردات الإجمالية شهدت ارتفاعا مستمرا خلال الفترة 2020-2024 حيث ارتفعت من حوالي 35415 مليون دولار أمريكي سنة 2020 إلى حوالي 45334 مليون دولار أمريكي سنة 2024، وهو ما يعكس التوسع في الاستهلاك المحلي، الاستثمار.

- يلاحظ أن هيكل الواردات الجزائرية تسيطر عليه واردات المواد الغذائية حيث تراوحت نسبتها ما بين (21.7% - 24.95%) خلال الفترة 2020-2024 وهذا ما يعكس حجم التبعية الغذائية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري وضعف قطاع الزراعة المحلي.

- يلاحظ كذلك أن واردات التجهيزات الصناعية تحتل المرتبة الثانية تتراوح نسبتها ما بين (24.4% - 25.6%) وهي ذات أهمية كبيرة في هيكل الواردات الجزائرية خلال هذه الفترة، وهذه النسبة انعكاس للبرامج

الفصل الثاني: تحليل أثر الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2020-2024)

والمشاريع الصناعية التي كانت في طور الإنجاز كمحطات تحلية المياه، خطوط السكك الحديدية، الوحدات والمركبات الصناعية التي تم انشاؤها خلال هذه الفترة 2020-2024.

- يلاحظ أن المواد نصف المصنعة احتلت المرتبة الثالثة ضمن هيكل الواردات الجزائرية، وتعد هذه المواد بمثابة المدخلات لإنتاج سلع نهائية وهي ضرورية لعجلة الإنتاج.

- يلاحظ أن السلع الاستهلاكية ضمن هيكل الواردات حيث تتراوح نسبتها من 15.6 % سنة 2020 إلى 16.38 % سنة 2024.

- يلاحظ أن التجهيزات الفلاحية متواضعة جدا، رغم حاجة قطاع الزراعة لتلك التجهيزات والتبعية الغذائية التي تعاني منها الجزائر.

- يلاحظ أن واردات الطاقة كانت أيضا متواضعة، وهذا يعكس كون الجزائر بلدا طاقويا بالدرجة الأولى.

ثانيا: التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية

لمعرفة التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة (2020-2024) نعتمد على تحليل التوزيع الجغرافي لصادراتها وواراداتها حسب المناطق الاقتصادية وذلك من خلال الاستعانة بجدول إحصائية خلال تلك الفترة من مواقع جزائرية وطنية.

1. التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية

يظهر الجدول التالي التوزيع الجغرافي للصادرات للفترة (2020-2024) وأهم الشركاء التجاريين للجزائر.

الجدول رقم 05: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2020-2024)

الوحدة: %

السنوات	الاتحاد الأوروبي	دول آسيا	باقي الدول الأوروبية	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية	دول المغرب العربي	الدول العربية الأخرى	أفريقيا	باقي دول العالم
2020	53.80	17.60	12.00	2.50	3.90	6.70	2.30	0.60	0.60
2021	58.00	16.70	9.90	5.50	3.20	4.10	1.60	0.80	0.20
2022	62.00	14.40	10.10	5.60	2.70	2.80	1.20	0.90	0.30
2023	64.50	10.10	11.00	5.90	2.80	3.60	0.90	1.10	0.10
2024	65.20	9.50	11.50	6.00	2.60	3.20	0.80	1.20	0.20

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: -الديوان الوطني للإحصائيات

الفصل الثاني: تحليل أثر الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2020-2024)

-La Direction Technique Chargée De la Comptabilité Nationale, Collection Statistique N° 242 ; « Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2018 à 2023 », ONS, Alger. (w.w.w.ONS.DZ).

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، قاعدة بيانات مؤشرات التجارة الدولية في العالم وفي المنطقة العربية سبتمبر 2024. w.w.w.dhaman.org

-نلاحظ من خلال الجدول رقم 04 التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2020-2024، أن الصادرات الجزائرية تتركز بشكل كبير نحو دول الاتحاد الأوروبي، حيث احتلت المرتبة الأولى وارتفعت حصتها من إجمالي الصادرات الجزائرية من 53.8% سنة 2020 إلى حوالي 65.20% سنة 2024، نتيجة للمكانة التي تحتلها الأسواق الأوروبية كشريك تجاري رئيسي للجزائر خاصة في مجال صادرات المحروقات والغاز الطبيعي، كما أدت الأزمة الطاقوية التي عرفت أوروبا سنة 2022 إلى تعزيز الطلب الأوروبي على الطاقة الجزائرية، مما ساهم في هيمنة دول الاتحاد الأوروبي على الصادرات الجزائرية، وتتغرز هذه إذا أضفنا إليها الصادرات باتجاه الدول الأوروبية الأخرى التي قدرت بنسبة 12% سنة 2020 و سنة 2024 بنسبة 11.5%. لتأتي دول آسيا في المرتبة الثانية حيث سجلت حصتها تراجعاً تدريجياً من 17.6% سنة 2020 إلى 9.5% سنة 2024، وبالتالي انخفاض الطلب النسبي لبعض الاقتصادات الآسيوية على المنتجات الطاقوية الجزائرية لاشتداد المنافسة الدولية في أسواق الطاقة.

-أما بالنسبة لأمريكا الشمالية شهدت ارتفاعاً ملحوظاً من 2.5% سنة 2020 إلى 6% سنة 2024، نتيجة توسيع المبادلات التجارية وخاصة في قطاع الطاقة والمنتجات البترولية، أما أمريكا اللاتينية سجلت حصصاً محدودة بسبب ضعف الاندماج التجاري الجزائري مع أسواقها، وتسجل دول المغرب العربي تراجعاً في حصصها من الصادرات الجزائرية من 6.7% سنة 2020 إلى 3.2% سنة 2024 لمحدودية المبادلات التجارية البينية وضعف التكامل الاقتصادي المغربي.

2. التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية

لتحليل التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية نعتمد على الجدول التالي الذي يبين لنا أهم الأسواق للتجارة الخارجية التي تتعامل معها الجزائر خلال الفترة (2020-2024).

الجدول رقم 06: التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2020-2024)

الوحدة: %

السنوات	الاتحاد الأوروبي	دول آسيا	باقي الدول الأوروبية	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية	دول المغرب العربي	الدول العربية الأخرى	أفريقيا	باقي دول العالم
2020	41.70	24.10	11.00	5.50	10.00	1.20	5.10	0.50	0.90
2021	38.0	24.50	11.90	6.40	11.40	0.90	5.80	0.50	0.60
2022	34.40	25.00	10.30	5.90	14.00	1.40	7.30	0.60	1.10
2023	34.00	26.80	11.50	6.00	10.50	1.80	6.90	0.50	2.00
2024	33.20	28.50	11.00	6.20	9.80	2.00	6.50	0.60	2.20

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: الديوان الوطني للإحصائيات

-La Direction Technique Chargée De la Comptabilité Nationale, Collection Statistique N° 242 ; « Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2018 à 2023 », ONS, Alger. (w.w.w.ONS.DZ).

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، قاعدة بيانات مؤشرات التجارة الدولية في العالم وفي المنطقة العربية سبتمبر 2024. w.w.w.dhaman.org

- يبين الجدول أن الواردات الجزائرية تتسم بالتنوع الجغرافي إلا أنها تركز أساسا على دول الاتحاد الأوروبي ودول آسيا، فقد هيمن الاتحاد الأوروبي على الواردات الجزائرية رغم تراجع حصته من 41.7% سنة 2020 إلى 33.20% سنة 2024، وتتغرز هذه المرتبة بإضافة إليها نسبة واردات دول الأوروبية الأخرى.

- بينما احتلت دول آسيا المرتبة الثانية خلال فترة الدراسة، فسجلت وارداتها ارتفاعا من 24.1% سنة 2020 إلى 28.5% سنة 2024. ذلك بفعل سعي الجزائر إلى تنويع وارداتها من خلال إبرام اتفاقيات تجارية مع عدد من الدول الآسيوية، وتوسيع وتنمية الأسواق الآسيوية في تلبية احتياجات الاقتصاد الجزائري من السلع الاستهلاكية والمواد الأولية، أما بالنسبة للواردات القادمة من دول أمريكا اللاتينية تحتل المرتبة الثالثة حيث عرفت تذبذبا خلال فترة الدراسة بين ارتفاع وانخفاض في حين سجلت الواردات الجزائرية من الدول العربية الأخرى ودول أمريكا الشمالية نسبا مستقرة خلال فترة الدراسة. ومن الملاحظ ضعف نسبة الواردات من دول المغرب العربي، والدول الأفريقية بنسبة ضعيفة جدا ولم تتجاوز 0.6% سنة 2024.

الفصل الثاني: تحليل أثر الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2020-2024)

المطلب الثاني: تطور وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2020-2024)

يتميز الميزان التجاري الجزائري بعد الاستقلال تقريبا بالتبعية الكبيرة لإيرادات الصادرات من المحروقات، كما أن اقتصاد الجزائر اقتصاد ريعي، يغلب على صادراتها المنتج الموحد وهو النفط (المحروقات)، فنجد أنها تستورد بكميات كبيرة المواد الأولية والمواد الغذائية، ولها علاقات مختلفة كبعد الانفتاح الاقتصادي وتمتد إلى أغلب بلدان العالم إما اقتصاديا أو تجاريا، ففي هذا المطلب نستعرض تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة (2020-2024)، ومختلف مؤشرات من معدل التغطية ودرجة الانفتاح التجاري خلال فترة الدراسة.

أولا: تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2020-2024)

يمكن تتبع تطور رصيد الميزان التجاري من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 07: تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2020-2024)

الوحدة: مليار الدولار الأمريكي

السنة	الصادرات		إجمالي الصادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري
	صادرات المحروقات	صادرات خارج المحروقات			
2020	20.016	1.916	21.932	35.415	(-13.483)
2021	34.058	4.578	38.636	37.401	+1.235
2022	59.738	5.978	65.716	38.749	+26.967
2023	50.496	5.058	55.554	42.842	+12.712
2024	45.228	3.835	49.066	45.334	+3.732

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: التقرير السنوي 2024، التطور الاقتصادي النقدي جوان 2025،

البنك الجزائري. عن الموقع www.Bank-Of-Algerie.dz

- يلاحظ من الجدول أن رصيد الميزان التجاري بالجزائر عرف تذبذبا بين ارتفاع وانخفاض خلال الفترة 2020-2024 حيث تراوح بين ((-13.8)، 3.7) مليار دولار أمريكي، ما يعكس الأزمة الصحية وتراجع أسعار النفط التي تأثر بها الاقتصاد الوطني.

- يلاحظ أن الجزائر سنة 2020 سجلت عجزا في الميزان التجاري قدره (-13.483) مليار الدولار الأمريكي نتيجة انخفاض الصادرات بحوالي 21.932 مليار الدولار الأمريكي مقابل الواردات التي بلغت 35.415 مليار

الفصل الثاني: تحليل أثر الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2020-2024)

الدولار الأمريكي، وهذا راجع لتداعيات أزمة جائحة كوفيد-19 التي أدت إلى تراجع الطلب العالمي على المحروقات وانخفاض أسعار النفط باعتبار أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بدرجة كبيرة على صادرات النفط والغاز، كما تأثرت المبادلات التجارية بسبب الإجراءات الصحية وغلق الحدود ما انعكس سلبا على قدرة الجزائر التصديرية رغم لجوء الدولة إلى سياسة ترشيد الواردات لحماية احتياطي الصرف وتخفيض العجز التجاري.

- يلاحظ كذلك في سنة 2021 تحول الميزان التجاري إلى فائض قدره (+1.235) نتيجة ارتفاع الصادرات إلى 38.636 مليار الدولار الأمريكي مقابل واردات بلغت 37.41 مليار دولار أمريكي وهذا راجع إلى بداية التعافي من جائحة كوفيد-19 وارتفاع أسعار النفط والغاز وتشجيع الصادرات خارج المحروقات وتعزيز الرقابة على الواردات بهدف تخفيض التبعية للخارج وتحقيق التوازن الخارجي.

- يلاحظ في سنة 2022 سجل رصيد الميزان التجاري أعلى فائض بقيمة 26.967 مليار دولار أمريكي حيث بلغت الصادرات 65.716 مليار دولار أمريكي مقابل قيمة الواردات 38.749 مليار دولار أمريكي نتيجة للأزمة الروسية الأوكرانية التي أدت إلى ارتفاع أسعار الطاقة عالميا، مما منح الجزائر فرصة تعزيز صادراتها من الغاز الطبيعي نحو الأسواق الأوروبية واستفادت السياسة التجارية من دعم الصادرات الطاقوية وتوسيع الشراكات التجارية مما انعكس إيجابا على رصيد الميزان التجاري واحتياطات الصرف.

- يلاحظ تراجع الفائض التجاري سنة 2023 حوالي 12.712 مليار الدولار الأمريكي بسبب انخفاض الصادرات وارتفاع الواردات والانخفاض النسبي في أسعار المحروقات مقارنة بسنة 2022 وزيادة الطلب المحلي على السلع والتجهيزات المستوردة، استمر فائض الميزان التجاري في التراجع سنة 2024 ليصل 3.732 مليار الدولار الأمريكي نتيجة تراجع الصادرات ويعكس هذا استمرار هشاشة الميزان التجاري الجزائر وضعف تنويع الصادرات واعتماد الاقتصاد على قطاع المحروقات وضعف النمو الاقتصادي العالمي وتقلبات أسعار المحروقات وزيادة الواردات المتعلقة بالتجهيزات والمواد الأولية والمواد الغذائية.

نستنتج من خلال الجدول أن السياسة التجارية الخارجية سعت إلى تحقيق أهدافها كحماية الاقتصاد الوطني وترشيد الواردات، دعم الصادرات خارج المحروقات وتحقيق توازن الميزان التجاري، غير أن هذه النتائج ترتبط بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط والأزمات الدولية مما يعمل على ضرورة تنويع القاعدة الإنتاجية وتعزيز الصادرات غير النفطية واستقرار الميزان التجاري على المدى الطويل.

ثانيا: تطور معدل التبادل التجاري (التغطية) في الجزائر خلال الفترة (2020-2024)

إن مؤشر التبادل التجاري الذي يعبر عن إجمالي الصادرات على إجمالي الواردات فإذا كان المؤشر أكبر من 100 يعني أن الميزان التجاري في حالة فائض أما إذا كان المؤشر يقل عن 100 فيعني الميزان التجاري في

الفصل الثاني: تحليل أثر الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2020-2024)

حالة عجز والجدول التالي يظهر لنا تطور معدل تغطية الصادرات الإجمالية والصادرات خارج المحروقات للواردات.

الجدول رقم 08: تطور معدل التغطية في الجزائر خلال الفترة (2020-2024)

الوحدة: (سنويا%)

2024	2023	2022	2021	2020	السنوات
% 108.23	% 129.67	% 169.59	% 103.3	% 61.92	*نسبة التغطية إجمالي الصادرات/ الواردات
% 8.15	% 11.8	% 15.42	% 12.24	% 5.41	*نسبة التغطية الصادرات خارج المحروقات/ الواردات

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجداول السابقة

$$\text{معدل التبادل التجاري} = (\text{حجم الصادرات} / \text{حجم الواردات}) \times 100$$

- يبين الجدول تطور كل من معدل تغطية إجمالي الصادرات للواردات ومعدل تغطية الصادرات خارج المحروقات بالنسبة للواردات خلال الفترة (2020-2024) وهي فترة تميزت بتقلبات اقتصادية وتجارية مرتبطة بالآزمات الدولية والتحول التي عرفتتها السياسة التجارية الخارجية في الجزائر، ويلاحظ أن الصادرات تغطي الواردات ما يجعل المؤشر ليس إيجابيا لأنه يعتمد على صادرات المحروقات ففي حالة تراجعها وتدهورها تصبح التغطية للواردات غير موجودة.

- شهد معدل التغطية تذبذبا بين انخفاض وارتفاع خلال الفترة (2020-2024) تراوح حوالي (61%-108%) وهذا راجع إلى تغيرات أسعار النفط وانخفاض الطلب العالمي على المحروقات حيث سجل أدنى معدل سنة 2020 بنسبة 61.92% مما يفسر تدهور معدل التبادل التجاري للدولة وبلغ أعلى معدل سنة 2022 بنسبة 169.59% وهذا يعكس زيادة انفتاح الجزائر واندماجها مع العالم من خلال تحسين معدل التبادل التجاري والراجع لتداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية التي أدت إلى ارتفاع أسعار الطاقة عالميا.

- يلاحظ أن معدل تغطية الصادرات خارج المحروقات للواردات فقد عرفت تذبذبا في فترة الدراسة ف سجلت أدنى نسبة سنة 2020 إذ بلغ حوالي 5.41% نتيجة الانكماش الاقتصادي العالمي وتراجع المبادلات التجارية بفعل جائحة كوفيد-19، ثم ارتفع تدريجيا خلال السنوات اللاحقة ليصل إلى أعلى معدل سنة 2020 بنسبة 15.42% متأثرا بارتفاع صادرات الطاقة وانتعاش التجارة الدولية وبداية تعافي الاقتصاد العالمي والعودة التدريجية للنشاط الاقتصادي.

الفصل الثاني: تحليل أثر الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2020-2024)

- يلاحظ أنه تراجع سنتي 2023 و2024 ليستقر عند حوالي (11.8%-8.45%) وهذا ما يعكس تدهور معدل التبادل التجاري وتوجه الدولة نحو ضبط الواردات وتشجيع الإنتاج الوطني وتقليل التبعية للخارج وحماية الاقتصاد الوطني.

ثالثاً: تطور مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة (2020-2024)

إن مؤشر الانفتاح التجاري الجزائري عرف تغيرات كثيرة خلال الفترة (2020-2024)، والذي يتم حسابه بواسطة مجموع إجمالي الصادرات والواردات نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، والجدول التالي يبين تطور معدل الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة (2020-2024).

الجدول رقم 09: تطور معدل الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة (2020-2024)

الوحدة: %

السنوات	صادرات + واردات	الناتج المحلي الإجمالي	*معامل التجارة الخارجية T%
2020	57.347	164.817	34 %
2021	76.037	186.182	40 %
2022	14.465	225.260	46 %
2023	98.396	247.613	39 %
2024	94.400	265.200	35 %

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2024، صندوق النقد العربي

w.w.w.amf.org.ae.ar.

*معامل التجارة الخارجية = (صادرات + واردات) / الناتج المحلي الإجمالي.

- اتضح من خلال الجدول انخفاض مؤشر الانفتاح التجاري وهذا ما يعكسه معامل التجارة الخارجية الذي قدر بأقل من 50% في معظم فترة الدراسة ما يعكس تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمات الاقتصادية والصحية العالمية والتقلبات الاقتصادية الدولية وتغيرات أسعار المحروقات.

- عرف الانفتاح التجاري انخفاض خلال الفترة 2020-2024 وتراوح نسبته ما بين (34%-35%) وهي أدنى قيمة بسبب انخفاض الصادرات والواردات معا نتيجة لتداعيات كوفيد-19، التي كان لها تأثير على الطلب العالمي وتراجع حجم المبادلات الدولية وتراجع أسعار النفط.

- اتضح أن المؤشر سجل سنة 2020 انخفاض بنسبة 34% نتيجة القيود الصحية وغلق الحدود وانخفاض الصادرات والواردات معا، وفي سنة 2021 و2022 تميز بالانتعاش والتعافي التدريجي للاقتصاد العالمي والارتفاع

الفصل الثاني: تحليل أثر الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2020-2024)

الكبير لقيمة الصادرات والواردات معا، وخاصة بعد الأزمة الروسية الأوكرانية وصلت نسبته إلى 46%، أما سنتي 2023 و2024 تراجع معدل الانفتاح مما يعكس استمرار تأثر الاقتصاد الوطني بالأزمات الاقتصادية العالمية. -يتضح مما سبق أن التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري من خلال مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي نسبته أقل من 50% وهذا يعني أن الاقتصاد الجزائري أقل انفتاح على العالم الخارجي لاعتماده على صادرات المحروقات.

رابعا: مؤشر التركيز السلعي للصادرات في الجزائر خلال الفترة (2020-2024)

من خلال التأصيل النظري لمؤشر التركيز السلعي للصادرات الذي يقيس مدى تركيز صادرات الدولة على سلعة أو عدد معين من السلع، إذا كانت نسبة التركيز تفوق 60%، هذا يجعل اقتصادها أكثر عرضة لمخاطر تقلبات الأسعار في صادراتها وتبعيتها للدول المتقدمة، وهذا ما سنتناوله في الجدول التالي:

جدول رقم 10: مؤشر التركيز السلعي للصادرات خلال الفترة (2020-2024)

الوحدة: %

السنوات	م. الغذائية	م. الأولية	م. نصف المصنعة	ت. فلاحية	ت. صناعية	سلع استهلاكية	المحروقات	نسبة المؤشر
2020	0.003	0.000009	0.0033	0	0.000009	0.000001	0.82	0.8263
2024	0.000025	0.000016	0.0033	0	0.000004	0.000001	0.84	0.8433

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات السابقة.

-يلاحظ من الجدول أن مؤشر التركيز السلعي للصادرات خلال الفترة (2020-2024) مرتفع قريب من 1 ما يبين أن الاقتصاد الجزائري أكثر تركزا على السلعة الواحدة وهي المحروقات، ونسبة المؤشر للسلع الأخرى ضعيفة جدا، وبالتالي الاقتصاد الجزائري أكثر عرضة لمخاطر تقلبات الأسعار في الصادرات وتبعيته للدول المتقدمة.

-يلاحظ أن نسبة المؤشر ترتفع من سنة 2020 إلى سنة 2024 وتتراوح نسبته ما بين (0.8263%-0.8433%)، أي أن الاقتصاد الجزائري متدهور وأن السياسة المتبعة من طرف الدولة كالإعانات لترقية الصادرات سياسة غير فعالة لم تعطي نتيجة.

الفصل الثاني: تحليل أثر الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2020-2024)

خامسا: الميل المتوسط للاستيراد بالجزائر خلال الفترة (2020-2024)

يقاس هذا المؤشر للدلالة على مدى اعتماد الإنتاج الوطني على الواردات الأجنبية أي مدى اندماج الاقتصاد الوطني من الأمام فكلما كانت النسبة كبيرة كلما دل اعتماد الدولة على العالم الخارجي في استيراد احتياجاتها السلعية أي ضعف الاندماج وهذا ما سيبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 11: الميل المتوسط للاستيراد خلال الفترة (2020-2024).

الوحدة: %

السنوات	الواردات	الناتج المحلي الإجمالي	الميل المتوسط للاستيراد
2020	35.415	164.817	21 %
2021	37.401	186.182	20 %
2022	38.749	225.260	17 %
2023	42.842	247.613	17 %
2024	45.334	265.200	17 %

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات السابقة.

*الميل المتوسط للاستيراد = حجم الواردات / الناتج المحلي الإجمالي

- يلاحظ من خلال الجدول أن الميل المتوسط للاستيراد خلال الفترة (2020-2024) مرتفع جدا حيث تراوحت نسبته ما بين (21%-17%) ما يعكس ضعف اندماج الاقتصاد الجزائري وتبعيته للعالم الخارجي في تلبية الاستهلاك المحلي.

- يلاحظ أن المؤشر في سنة 2020 مرتفع مقارنة بالسنوات الأخرى للدراسة قدر نسبة الميل للواردات 21% هذا ما يبين تأثير الاقتصاد الجزائري بجائحة كورونا 19 وتعرضه للركود وتوقف العديد من المؤسسات الاقتصادية عن النشاط وبالتالي انخفاض مداخيلها وأرباحها وانعكاسه سلبا على الصادرات خارج المحروقات.

- يلاحظ من الجدول أن المؤشر تراجع بداية سنة 2021 بنسبة 20% إلى سنة 2024 بنسبة 17% وهذا راجع إلى العودة التدريجية للنشاط الاقتصادي من خلال رفع القيود والإجراءات المتخذة من طرف مختلف بلدان العالم، وارتفاع أسعار النفط نتيجة أزمة الطاقة بسبب الحرب الروسية الأوكرانية، إلا أن الاقتصاد الجزائري لا يزال في تبعية للعالم الخارجي وضعف اندماجه.

الفصل الثاني: تحليل أثر الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2020-2024)

سادسا: تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والأورو للفترة (2020-2024)

يمكن تتبع تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والأورو من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 12: تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والأورو للفترة (2020-2024)

السنة	سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي	نسبة التغير (%)	سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الأورو	نسبة التغير (%)
2020	126.82	/	144.88	/
2021	135.10	6.53	159.75	10.27
2022	142.00	5.10	149.57	6.37-
2023	135.84	4.33-	146.85	1.82-
2024	134.05	1.32-	145.03	1.24-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الرابع 2024، العدد 69، البنك

الجزائري. عن الموقع: www.Bank-Of-Algerie.dz

- يلاحظ أن سعر الدينار الجزائري متدهور سنة 2020 وسنة 2021 نتيجة ارتفاع سعر صرف الدولار والأورو وتراوح ما بين (144.8 دينار - 159.7 دينار) ما يعكس انخفاض أسعار الصادرات وزيادة الطلب العالم الخارجي عليها وزيادة تكلفة الواردات للسلع المقومة بالأورو لأن الاتحاد الأوروبي الشريك الأساسي.
- يلاحظ سنة 2022 ارتفاع تدريجي وتحسن طفيف لسعر الدينار الجزائري مقابل الأورو بسبب تراجع سعر الصرف إلى 149.5 دينار وبالتالي انخفاض تكلفة الواردات المقومة بالأورو، وشهد انخفاض أمام الدولار حيث ارتفع سعر صرف الدولار إلى 142 دينار ما أدى إلى زيادة قيمة صادرات المحروقات المقومة بالدولار.
- يلاحظ في سنتي 2023-2024 تحسن وتعافي في سعر الدينار أمام الدولار والأورو فارتفعت قيمة الدينار نتيجة انخفاض سعر صرف الدولار إلى 134 دينار وسعر صرف الأورو إلى 145 دينار ما يعكس استيراد السلع أقل تكلفة بالدينار أي انخفاض تكلفة الواردات المقومة بالأورو.
- كما اتضح سابقا أن سعر صرف أداة من أدوات السياسة التجارية ويؤثر على الصادرات والواردات حيث انخفاض قيمة الدينار يزيد حجم الصادرات وتصبح بأسعار أرخص وبالتالي يزيد الطلب الخارجي عليها، والعكس صحيح.

المبحث الثالث: تحديات وآفاق التجارة الخارجية والميزان التجاري للجزائر

إن تحرير التجارة الخارجية وتنويع الاقتصاد الوطني بالجزائر يعتمد على تبني سياسة تجارية فعالة وفق أهداف مسطرة لمواجهة التحديات ومعوقات تعزيز وترقية الصادرات الوطنية، في هذا المبحث سنتطرق في المطلب الأول إلى مختلف التحديات ومعوقات تطوير التجارة الخارجية، وفي المطلب الثاني آفاق تحرير التجارة الخارجية وأثرها على الميزان التجاري، وأهم خيارات تنويع التجارة الخارجية الجزائرية.

المطلب الأول: تحديات تطوير التجارة الخارجية

إن منظومة التجارة الخارجية في الجزائر تعاني من عدة تحديات ومعوقات تعيق مشاركتها في الاقتصاد العالمي، بالرغم من مختلف التغيرات الاقتصادية الكبيرة التي عرفتتها التجارة الخارجية في الجزائر ومن أهم هذه المعوقات ما يلي¹:

1. المعوقات المؤسسية:

- تعاني المؤسسة من افتقاد الكفاءة التنافسية التي تمكنها من توفير المنتج المحلي بمواصفات جودة عالمية لمواجهة المنافسة الخارجية وبأسعار مقبولة.
- هيكل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تفتقد لتطوير وظيفة التصدير ضمنها، بالإضافة إلى عدم الاهتمام الكافي بوظيفة التسويق الدولي، على الرغم من أهميتهما في الهيكل التنظيمي المعاصر باعتباره عصب التجارة المحلية والدولية.
- المتعامل الاقتصادي الجزائري يفتقد لثقافة التصدير كخيار أساسي ضمن خيارات عمليات الإنتاج نظرا لانعدام الخبرة في هذا المجال، في مقابل سيادة ثقافة الاستيراد.
- عدم الاهتمام الكافي بتفعيل نظام الجودة وتصميم المنتجات وتغليفها وتوزيعها، وهو ما نتج عنه عدم القدرة على قياس القدرة التصديرية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

2. المعوقات التنظيمية:

- تطبيق عشوائي وغير مدروس بجدية للإجراءات والتدابير المتبعة ضمن القوانين المنصوص عليها، خاصة فيما يتعلق بالسياسة التجارية.
- سوء استخدام وتوجيه الموارد المالية في الصندوق الخاص بترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات نحو الخيارات الأكثر فاعلية وكفاءة.

¹ أنيسة بركان، مرجع سبق ذكره، ص34.

الفصل الثاني: تحليل أثر الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2020-2024)

- التداخل في مهام مختلف الهيئات الموكلة إليها وظيفة ترقية المنتج المحلي وحمايته وكذا دعم الصادرات خارج المحروقات.
- افتقاد استراتيجية دقيقة لإنعاش الاقتصاد الوطني وتنمية التصدير خارج قطاع المحروقات في ظل التداخل الموجود بين الأسواق الوطنية الخارجية.

3. المعوقات الاقتصادية:

- عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في الجزائر لتغيرات شروط السوق، ما أنتج عدم قدرته على التجاوب مع تغيرات الأسعار وكذا الاستجابة لتغيرات الطلب المحلي قبل الخارجي.
- عدم الاهتمام الكافي بالقطاع الفلاحي الذي يعتبر الشريان الأساسي في أي اقتصاد فضلا عن وزنه المعتبر في المبادلات التجارية الدولية.
- على الرغم من اهتمام الدولة بالقطاع الصناعي إلا أن النتائج لم تكن كافية نظرا للتركيز على الصناعات الكبرى وعدم إعطاء الأولوية بالدعم والتشجيع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فضلا عن ارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي والتبعية التكنولوجية.
- الاختلاف الواسع في مستويات التنمية، والقدرات التكنولوجية والمالية.
- عدم القدرة على التعامل مع الأزمات الاقتصادية الكلية الخارجية وأثرها على هيكل المبادلات التجارية.

المطلب الثاني: آفاق تحرير التجارة الخارجية وأثرها على الميزان التجاري

تعمل الجزائر على التخلي عن نظام الاقتصاد الموجه والتوجه نحو اقتصاد السوق وتحمل جميع الصعوبات والعراقيل الإدارية والمالية والقانونية لعملية التصدير والسعي إلى تعزيز وترقية الصادرات وترشيد الواردات من خلال وجود بنية تحتية متطورة وهيكل انتاجي قوي، وكذا محاولتها للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة من خلال تحقيق أهداف مسطرة المتمثلة في:

- تنويع الصادرات الوطنية والقاعدة الإنتاجية: تسعى الدولة إلى تخفيض التبعية في صادراتها على المحروقات وتخفيض تدهور الإيرادات، من خلال تنويع مصادر الصادرات بفتح أسواق جديدة أمام المنتجات الوطنية الزراعية والصناعية والخدماتية، وبالتالي زيادة الإيرادات بالعملة الصعبة وتحسين الميزان التجاري على المدى الطويل.

يساعد الانفتاح التجاري الاقتصاد الوطني الجزائري على مواجهة وتقادي تقلبات أسعار النفط والأزمات الخارجية مما يساهم في الاستقرار المالي والتجاري.

تحرير التجارة الخارجية ساهم في الاهتمام بالمجال الزراعي وإلغاء القيود والرسوم الجمركية عليه، وبالتالي تحقيق الأرباح نتيجة رفع الدعم عنها، وتنمية الميزة التنافسية للقطاع الزراعي وأيضاً بالنسبة للسلع الصناعية التي يمكن أن تستغلها الجزائر كأداة لإنعاش الاقتصاد الوطني الناجم عن تشجيع التجارة الخارجية وارتفاع الطلب على بعض الصادرات الوطنية نتيجة الانتعاش الاقتصادي العالمي¹.

- **جذب الاستثمارات الأجنبية:** إن تحسين مناخ الاستثمار يحسن البنية الاقتصادية والقانونية والإدارية في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، كما يشجع تحرير التجارة الخارجية للمستثمرين الأجانب على الدخول إلى السوق المحلية لجذب رؤوس الأموال الأجنبية، وبالتالي تطوير وتنمية المنافسة ونقل التكنولوجيا الحديثة وزيادة الإنتاج وتطوير الصادرات مستقبلاً ينجر عنه رصيد ميزان تجاري إيجابي.

- **رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية:** وذلك بدعم المؤسسات الوطنية من خلال وضع سياسة اقتصادية وتجارية والاعتماد على سياسة استراتيجية تنموية بعيدة المدى، وإعطاء أولوية للمؤسسات القادرة على المنافسة الدولية وتشجيع الصادرات خارج المحروقات واهتمام القطاع العام بالقطاعات الاستراتيجية الكبرى والتركيز على القطاع الخاص في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة².

الانفتاح التجاري يعمل على خلق منافسة للمؤسسات الوطنية مما يدفعها إلى تحسين جودة منتجاتها، وتخفيض التكاليف وتطوير الإنتاج بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة، وبالتالي رفع الكفاءة الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية في الأسواق المحلية والدولية.

- **الاندماج في الاقتصاد العالمي:** إن تحرير التجارة الخارجية للجزائر يمكنها من البحث عن سبل الاندماج بشكل كبير في الاقتصاد العالمي ومواكبة التطورات الدولية، من خلال الانضمام إلى الاتفاقيات والمنظمات الاقتصادية الدولية، وبالتالي سهولة المبادلات التجارية وتوسيعها مما يجعل تنمية وتعزيز وترقية الصادرات خارج المحروقات لها أهمية كبيرة لتطوير ونمو الاقتصاد الجزائري، وتحكم الجزائر في وارداتها من الموارد الغذائية وبالتالي الرفع من مستوى المنافسة في القطاع الصناعي، وتوفير فرص للمنتجات الجزائرية للدخول إلى الأسواق الخارجية، فالانفتاح التجاري يحسن اندماج العلاقات الاقتصادية الدولية وزيادة التعاون التجاري والاستثماري مع مختلف الدول.

¹ بلعة جويده، القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 10، 2010، ص 243.

² ناصر دادي عدون، متاوي محمد، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، أهداف والعراقيل، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 03، 2005، ص 71.

رغم الأهداف والإجراءات والسياسات لتنويع مصادر دخل الاقتصاد الوطني، إلا أن الجزائر تعتمد في صادراتها على قطاع المحروقات مما يستدعي ضرورة ترقية وتنويع صادراتها خارج المحروقات، ومن أهم خيارات تنويعها ما يلي:

• خيارات وحلول تنويع التجارة الخارجية الجزائرية

تتبنى الجزائر سياسة تنويع التجارة الخارجية من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تطوير مصادر جديدة للدخل الوطني وتخفيض الاعتماد على المحروقات لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، كما تبنت الدولة الجزائرية استراتيجية وطنية تهدف إلى تعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات وإدماج الاقتصاد الوطني في الأسواق العالمية، وذلك بوضع برامج للإصلاح الاقتصادي وتشجيع المبادلات التجارية للسلع والخدمات مع مختلف الدول. إضافة إلى مواكبة التطورات التكنولوجية ومتطلبات السوق الدولية. وتسعى الجزائر بحكم امكانياتها الاقتصادية وثرواتها الطبيعية والبشرية، إلى تنويع اقتصادها وتعزيز صادراتها خارج قطاع المحروقات، للخروج من سيطرة الربيع النفطي والحد من تبعية الواردات، ومن أهم هذه الخيارات تتمثل في المجالات التالية¹:

أ- **القطاع الفلاحي:** يعد القطاع الفلاحي من القطاعات الحيوية التي تعمل على دفع عجلة التنمية الاقتصادية، من خلال تلبية الحاجات الأساسية للسكان وتحقيق الأمن الغذائي، وتنويع الاقتصاد الوطني إذ يعتبر الركيزة الأساسية بفضل ارتباطه بمختلف الأنشطة الاقتصادية الأخرى. وعلى الرغم من هذا فإن الميزان التجاري الفلاحي في الجزائر يعرف عجزا مستمرا منذ 2000، وقد تفاقم بشكل أوضح سنة 2014، مما يعكس ضعف نسبة تغطية الصادرات للواردات الغذائية، باعتبارها أهم مؤشرات الأمن الغذائي، ولهذا أصبح من الضروري اعتماد سياسة زراعية فعالة تقوم على أهداف واضحة وبرامج عملية تهدف إلى تخفيض العجز في المنتجات الفلاحية، مع تعزيز التكامل بين القطاع الفلاحي وبقية القطاعات الاقتصادية، وتحقيق الاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية والبشرية المتاحة.

ب- **القطاع الصناعي:** يعتبر القطاع الصناعي من القطاعات الاستراتيجية في الاقتصاد الوطني، لِماله دور في توفير فرص العمل ورفع الإيرادات المالية ودعم النمو الاقتصادي، ويتطلب تطويره توفير بيئة مناسبة للاستثمار، خاصة من خلال تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها وتأهيلها، بما يعزز قدراتها على الابتكار. ومع التحولات التي شهدتها الاقتصاد العالمي وانتشار سلاسل القيمة العالمية، أصبحت الجزائر مجبرة للاستفادة

¹ أنيسة بركان، مرجع سبق ذكره، ص 35.

الفصل الثاني: تحليل أثر الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2020-2024)

من فرص الاندماج في هذه السلاسل، لما توفره من مزايا مرتبطة بنقل التكنولوجيا وفتح أسواق جديدة أمام المنتجات المحلية، إلى جانب تطوير القدرات الإنتاجية بما يتماشى مع متطلبات المنافسة الدولية.

ج- الطاقات المتجددة: رغم المكانة المعتبرة التي تحتلها الجزائر في السوق العالمية للنفط والغاز باعتبارهما من أهم الموارد الاستراتيجية، إلا أن توجه الدولة نحو تطوير الطاقات المتجددة يهدف إلى ضمان مصادر طاقة بديلة ومستدامة، والحد من التأثير بالتقلبات الاقتصادية المرتبطة بأسعار النفط، ليس هذا فحسب بل بما تزخر به الجزائر من إمكانات وموارد معتبرة في الطاقات المتجددة، الأمر الذي يسمح بتنويع مزيجها الطاقوي والتقليل من التبعية للمحروقات، مع تعزيز مكانتها كدولة منتجة ومصدرة للطاقة البديلة.

خلاصة الفصل

اتضح من خلال هذا الفصل تطور السياسة التجارية للجزائر مر بعدة مراحل، كما أن أهدافها وأدواتها كانت متباينة من فترة إلى أخرى حيث اتسمت بالتشدد خلال بعض الفترات والمرونة خلال بعض الفترات. كما اتضح أن هيكل الصادرات كانت تسيطر عليه صادرات المحروقات في حين ظلت صادرات خارج المحروقات متواضعة رغم الإجراءات التي اتبعتها الجزائر بغرض ترقية تلك الصادرات، وضمن هيكل الصادرات خارج المحروقات كانت مساهمة المواد نصف المصنعة بنسبة متواضعة.

اتضح أيضا خلال هذا الفصل أن هيكل الواردات تسيطر عليه واردات المواد الغذائية وهذا ما يعكس حجم التبعية الغذائية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري وضعف قطاع الزراعة المحلي.

اتضح أن رصيد الميزان التجاري شهد تذبذبا حيث عرف عجزا وفوائض خلال فترة الدراسة، وهذا راجع إلى تأثير الاقتصاد الوطني بالأزمة الصحية وتراجع أسعار النفط.

اتضح أن مؤشرات الانفتاح كانت معظمها تبين أن الاقتصاد الجزائري منفتح تجاريا على العالم الخارجي.

الخاتمة

الخاتمة

يتضح لنا مما سبق أن لسياسة الانفتاح التجاري أهمية كبيرة وبارزة لجميع الدول، فهي أداة تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، وتطور أداء الاقتصاد الوطني، حيث تعتمد التجارة الخارجية بالجزائر على منتج واحد المحروقات في صادراتها لتوليد الدخل والعملية الصعبة.

قد سعت الجزائر إلى تبني جملة من الإصلاحات الاقتصادية وانتهاج سياسات تجارية تتماشى مع الظروف الاقتصادية المحلية وذلك لتنويع الاقتصاد الوطني وترقية التجارة خارج قطاع المحروقات، ورفع القيود على المبادلات التجارية، من أجل تسريع الاندماج في الاقتصاد العالمي وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي. هذا ما جعل وضعية كفتي تجارتها الخارجية من صادرات وواردات رهينة لتقلبات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، وتداعيات جائحة كوفيد-19، والأزمات الاقتصادية التجارية التي عرقلت النشاط الاقتصادي في العالم، وهو ما أدى إلى تفاقم وضعية عجز الميزان التجاري في الجزائر في السنوات الأخيرة.

انطلاقاً من هذه الدراسة يمكن الإجابة عن الإشكالية الرئيسية والتحقق من الفرضيات التالية:

دلت نتائج الدراسة التحليلية على وجود أثر إيجابي للانفتاح التجاري على رصيد الميزان التجاري غير أن هذا الأثر غير دائم لهيمنة قطاع المحروقات على الصادرات الجزائرية ما يدل على هشاشة الاقتصاد الجزائري وضعف الإنتاجية وعدم التنويع في الصادرات.

اتضح أنه مع تراجع أسعار المحروقات سنة 2020، وتفاقم الأزمة الصحية جائحة كوفيد-19، واستمرار ارتفاع حجم الواردات أدى بالميزان التجاري للجزائر بتسجيل عجز في رصيده، هذا الوضع دفع بالجزائر خلال فترة (2020-2024) إلى اتباع سياسة تجارية مشددة بقيود لكبح الواردات والاعتماد على إجراءات وسياسات تعزيز وترقية الصادرات خارج المحروقات وإعادة هيكلتها نحو الأسواق الخارجية، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى. تبين ارتفاع حجم الصادرات والواردات خلال فترة الدراسة نتيجة توسع العلاقات التجارية والانفتاح على الأسواق الخارجية مما أدى إلى تنشيط حركة التجارة الخارجية وزيادة الإنتاج وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية التي حفزت الصادرات، ومن جهة أخرى انعكس على جانب الواردات التي ارتفعت لتلبية الطلب المتزايد على السلع التجهيزية والآلات الضرورية للمشاريع الاستثمارية الجديدة وتغطية الاحتياجات الاستهلاكية والمواد الأولية ونصف المصنعة التي يتطلبها قطاع الإنتاج الناشئ وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

اتضح كذلك أن إجراءات السياسة التجارية لها أثر واضح على تطور هيكل الصادرات والواردات وبالتالي رصيد الميزان التجاري، وخاصة السياسة المتعلقة بكبح الواردات لكون الصادرات تعتمد على حجم الإنتاج وأسعار

المحروقات، أدى هذا إلى تحقيق فوائض وعجز في رصيد الميزان التجاري نتيجة التقلبات الاقتصادية العالمية، كما أثبتت الدراسة أن الميزان التجاري يرتبط بتغيرات أسعار المحروقات مما أدى إلى الاعتماد على إجراءات تنظيم الواردات وتشجيع الاستثمار المحلي، ومنه تحسين الصادرات خارج قطاع المحروقات وتحول رصيد الميزان التجاري من عجز إلى فائض وذلك حسب الظروف الاقتصادية العالمية وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

يتضح أن كل من الميزان التجاري والسياسة التجارية المتبعة لا يزالان يعانيان من العديد من المعوقات والتحديات وخاصة المتعلقة بضعف تنوع الهيكل الاقتصادي المحلي، والذي يعتمد على هيمنة المحروقات على الصادرات، وكذلك ارتفاع الواردات وضعف تنافسية المنتجات في الأسواق الخارجية، وأن أدوات السياسة التجارية المتبعة غير الجمركية تواجه ضغوط من الشركاء التجاريين للجزائر لكونها تتعارض مع مبادئ حرية التجارة التي تتادي بها المنظمة العالمية للتجارة وهذا ما تسعى إليه الجزائر. وكل هذا يؤكد صحة الفرضية الرابعة.

وتوصلنا من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج والتي ندرجها ضمن مجموعة النقاط التالية:

النتائج: ومن خلال ما سبق توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- اتضح أن السياسة التجارية للجزائر مرت بمرحلتين، المرحلة الأولى مرحلة الإصلاحات تميزت بالتقييد والاحتكار، المرحلة الثانية مرحلة ما بعد سنة 2000 تميزت بتقلبات اقتصادية حسب الظروف التي مرت بها الجزائر فكانت مرنة جزئيا ومتشددة جزئيا.

- اتضح أن الصادرات شهدت ارتفاعا من 21932 مليون دولار أمريكي سنة 2020 إلى حوالي 49066 مليون دولار أمريكي سنة 2024، كما اتضح أن متوسط مساهمة صادرات خلال هذه الفترة كان 41907.2 مليون دولار أمريكي، أي ما نسبته حوالي 91% من الصادرات الاجمالية، في حين لم تتعدى الصادرات خارج المحروقات خلال ذات الفترة 4273 مليون دولار أمريكي كمتوسط، أي ما نسبته 9%.

- اتضح أن هيكل الصادرات خارج المحروقات غير متنوع وفي حد ذاته بسيط تسيطر عليه المواد نصف المصنعة بمتوسط مساهمة 3337.2 مليون دولار أمريكي، أي ما نسبته 7%.

- اتضح أن الواردات شهدت ارتفاعا من حوالي 35415 مليون دولار أمريكي سنة 2020 إلى حوالي 45334 مليون دولار أمريكي سنة 2024، أي بمتوسط سنوي حوالي 39948.2 مليون دولار أمريكي، كما اتضح أن هيكل الواردات تسيطر عليه واردات المواد الغذائية.

- اتضح أن هيكل التوزيع الجغرافي بالنسبة للصادرات يركز على دول الاتحاد الأوروبي بنسبة مساهمة 60.7% أما باقي البلدان الأخرى نسبها متواضعة وضعيفة خاصة البلدان العربية والإفريقية. وبالنسبة للواردات فهي تأتي معظمها من دول الاتحاد الأوروبي ويعتبر الشريك الأول لها بنسبة 36.26%.

- اتضح أن رصيد الميزان التجاري وبعدما سجل عجزا سنة 2020 بحوالي 13483 - مليون دولار أمريكي تحول ذلك العجز إلى فوائض خلال باقي السنوات كان ذلك مدفوعا بارتفاع الصادرات بنسبة أكبر من ارتفاع الواردات، ومتوسط الفائض يقدر بـ 11.161 مليار دولار أمريكي.

- اتضح أن مؤشرات الانفتاح التجاري كانت بالنسبة لمؤشر التبادل التجاري متزايد عن 100% ما يفسر انفتاح الاقتصاد الوطني، أما مؤشر الميل المتوسط للاستيراد فكان 18.4% ومؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي عرف انخفاض في نسبته تقل عن 50% ما يبين أن الاقتصاد الجزائري أقل انفتاح على العالم الخارجي أي أن الانفتاح كان يعتمد على صادرات المحروقات غير أنه لا يعتبر الاقتصاد الجزائري مغلق وإنما منفتح على العالم الخارجي وتبقى هذه المؤشرات ومؤشرات وهمية غير دقيقة.

- اتضح أن السياسة التجارية لاتزال تواجه بعدد من التحديات في مقدماتها:

- التبعية المفرطة للمحروقات وضعف تنوع الصادرات خارج المحروقات.
- صعوبة التوفيق بين سياسة الدولة لترشيد الاستيراد وحماية المنتج المحلي وبين الالتزامات الدولية المفروضة في اتفاقيات التبادل الحر.
- اختلال التنافسية أمام السلع الأجنبية وذلك لصعوبة مطابقة المنتجات المحلية لمعايير الجودة وغيرها.

- اتضح أن للتجارة الخارجية آفاق مستقبلية أهمها:

- الانفتاح على الأسواق الأفريقية AFCEFTA: استغلال منطقة التجارة الحرة القارية لفتح أسواق جديدة بهدف رفع الصادرات خارج المحروقات.
- تنوع مجالات التصدير مثل دعم قطاعات حيوية جديدة مثل المناجم، الصيدلة، ومشاريع الطاقة النظيفة كالهيدروجين الأخضر.
- تحديد البنية التحتية والمالية كرقمنة قطاع الجمارك، توسيع شبكات النقل لتسهيل لوجستيات التصدير، تطوير المنظومة البنكية.

الاقتراحات: بناء على النتائج السابقة يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- ضرورة وضع استراتيجية لتنويع الاقتصاد الوطني الجزائري وهيكّل الصادرات والواردات بالتحوّل من تصدير المواد الخام إلى تصدير منتجات تامة الصنع وهو ما يتطلب توفير بيئة ملائمة للإنتاج، بتشجيع الاستثمارات وتخفيض التبعية للمحروقات.
 - تشجيع القطاع الخاص ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة القائمة على المعرفة والتكنولوجيا وخلق صناعات محلية منافسة لزيادة الصادرات وتخفيض الواردات.
 - ضرورة تطوير المنتجات المصدرة خارج المحروقات وفقا لمتطلبات الأسواق الخارجية، والرفع من مستوى تأهيل المؤسسات الإنتاجية الوطنية من حيث الجودة والمنافسة لمواجهة الانفتاح التجاري.
 - على الجزائر أن تعمل على زيادة تخفيض القيود الجمركية والإدارية مما يشجع الاستثمار الأجنبي وتدفق رؤوس الأموال.
 - يجب وضع برامج وإصلاحات واتباع سياسة اقتصادية فعالة تمكن من تعزيز وترقية الصادرات خارج المحروقات، وتنمية الميزة التنافسية للقطاع الزراعي وإعادة الاعتبار للقطاع الفلاحي والصناعي.
- آفاق الدراسة: يمكن لنا اقتراح بعض الدراسات التي لم تسعنا الدراسة التطرق إليها، ويمكن أن تشكل اشكاليات بحثية مستقبلا، نذكر منها ما يلي:
- كيف أثرت الإصلاحات الاقتصادية التي وضعتها الجزائر حديثا على الميزان التجاري وعلى التنويع في هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات.
 - ما مدى مساهمة الاستراتيجية الاقتصادية الجديدة في الجزائر في دعم وتطور الصادرات خارج المحروقات.

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع والمصادر

المراجع باللغة العربية

- الكتب

1. السيد محمد أحمد السريتي، أحمد فتحي خليل الخضراوي، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، المكتبة المكية العزيرية، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2017.
2. السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي-النظرية والسياسات-، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2011.
3. بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية لدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003.
4. جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هممه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.
5. خالد محمد السواعي، التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
6. دنون، مروان عبد المالك، اقتصاديات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، 2020.
7. راتول محمد، الاقتصاد الدولي، مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018.
8. زغلول ميراندا رزق، التجارة الدولية، كلية التجارة ببنها، جامعة الزقازيق، مصر، 2010.
9. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، العلاقات الاقتصادية والنقدية والدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004.
10. سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الكتاب الأول، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1991.
11. سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، الجزء الثاني، وكالة الأهرام للتوزيع، مصر، 1994.
12. سعد عبد الكريم حماد الدليمي، التجارة الخارجية (تطبيقات اقتصادية كلية)، الطبعة الأولى، مجموعة دار الدكتور للعلوم، بغداد، 2023.
13. شقيري نوري موسى، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2012.
14. عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000.
15. عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 1999.

16. علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي - نظريات وسياسات -، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
17. علي حاتم قريشي، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، الدار الضياء للطباعة، بغداد، العراق، 2014.
18. فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
19. فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
20. كامل بكري، الاقتصاد الدولي 'التجارة والتمويل'، المكتبة الإسكندرية، مصر، 2002.
21. محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية 2008-2009.
22. محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
23. محمود يونس، التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، اسكندرية، 2015.
24. مجدي محمود شهاب، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006.
25. نوال عبد الكريم الأشهب، التجارة الدولية، الطبعة الأولى، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

- المذكرات والأطروحات

1. آيات الله مولحسان، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية -دراسة حالة الجزائر -مصر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (اقتصاد تنمية)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010/2011.
2. باريك مراد، التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي -دراسة حالة الجزائر -، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (اقتصاد قياسي مالي وبنكي)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2014.
3. بالحبيب عبد الكامل، أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في التجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي، غرداية، 2010-2011.
4. برايس خليفة، دراسة تحليلية وقياسية للميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1970-2010، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2012/2013.

5. بغدوي خديجة، أثر الانفتاح التجاري على التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2016/2017.
6. بن ديب عبد الرشيد، تنظيم وتطوير التجارة الخارجية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002/2003.
7. بوروشة كريم، أثر السياسة النقدية على آليات معالجة اختلال ميزان المدفوعات، دراسة حالة الجزائر (1990-2012)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014/2015.
8. بوقرورة الياس، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية (1990-2020)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص العولمة والتكتلات الإقليمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، باتنة، 2023/2024.
9. حداد بسطالي، أثر سياسة الانفتاح التجاري على نمو اقتصاديات الدول النامية-دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019/2020.
10. دليلة طالب، الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية (1980-2013)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014/2015.
11. دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2015.
12. سداوي نورة، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي -دراسة قياسية 1980-2014-دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، وهران، 2018/2019.
13. سموك نوال، أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري -دراسة قياسية باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب-، أطروحة دكتوراه في العلوم اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2018/2019.
14. شتاتحة عمر، تأثير السياسة التجارية على توازن ميزان المدفوعات في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2012، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014/2015.

15. صادق بوشنافة، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية- حالة مجمع صيدال-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (تخطيط)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2007.
16. عبدوس عبد العزيز، سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول -دراسة حالة الجزائر- ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (اقتصاد التنمية)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010/2011.
17. محمد بوقرن، دور السياسة التجارية في علاج اختلال الميزان التجاري للجزائر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت، سكيكدة، 2023/2024.
18. محمد عدة، أثر الانفتاح على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية (1990-2022)، أطروحة دكتوراه في المالية وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2022/2023.

- المقالات والملتقيات

1. أنيسة بركان، دور السياسة التجارية في تعزيز التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات في الجزائر، دراسة تحليلية للفترة 2010-2020، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة لونيبي علي البليدة2، الجزائر، المجلد 13، العدد 01، 2022.
2. بلعة جويذة، القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 10، 2010.
3. بولرباح بوخاري، عبد القادر بادن، أثر سياسة الانفتاح التجاري على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة الجزائر (2001-2020)، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، الشلف، المجلد 05، العدد 02، 2022.
4. رشيدة جبدل، لحسن دردوري، محددات الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2019، جامعة بسكرة، الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 06، العدد 01، 2021.
5. عماد سليمان، شريف محمد، أثر الصادرات على الميزان التجاري في السودان، دراسة تحليلية للفترة 1976-2016، مجلة علمية تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا أما راباك، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، السودان، مجلد 11، العدد 37، 2020.
6. عنتر وكال، أثر الانفتاح التجاري على ميزان المدفوعات الجزائري، دراسة قياسية للفترة 1990-2020، جامعة المديّة، الجزائر، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 13، العدد 02، 2022.

7. ماحي زكرياء، أثر سياسات التجارة الخارجية على ميزان المدفوعات، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2020، مجلة الاقتصاد المال والأعمال، مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية جامعة تيارت، المجلد 07، العدد 02، 2022.
8. محمد الأمين الشربجي، شرف الدين ملال، أثر تحرير التجاري الدولي على ميزان المدفوعات الجزائري، دراسة قياسية خلال الفترة (2000-2013)، مجلة الباحث، العدد 16، 2016.
9. مسعود جماني، نور الهدى بوحيثم، تأثير الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر (1990-2017)، مجلة الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسنطينة، المجلد 06، العدد 02، 2020.
10. مونية نوري، أثر التحرير التجاري الدولي على الميزان التجاري الجزائري، دراسة تحليلية للفترة (2000-2022)، جامعة باتنة 01، الملتقى العلمي الدولي الموسوم بجامعة المغيلي الأهلية الدولية بالنيجر، المركز المغربي شرق أدنى للدراسات الاستراتيجية، المملكة المتحدة، 2024/11/14.
11. ناصر دادي عدون، متناوي محمد، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، أهداف والعراقيل، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 03، 2005.
12. هارون رشو فارس الرشكاني، سعد محمود الكواز، قياس وتحليل أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في العراق (2000-2022)، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، جامعة الموصل كلية الإدارة والاقتصاد، العراق المجلد 06، العدد 02، ج 01، 2024.

المراجع باللغة الأجنبية

1. Edwards Sébastien, Openness Trade libéralisation and Growth indéveloppant countries, journal of economic littérature, London, 1993.
2. Fopa Tatsop, christian juvenil, Effet de l'ouverture commerciale sur le développement des économies d'Afrique sub-saharienne, magistère en sciences économique, université de Namir-Esn, 2022/2023.
3. Frankel J. A, Romer D, Cyrus T, Trade and Growth in East Asian countries, cause and Effect, Vol 23, N 5732, 1996.
4. Gilbert Niyonabor, Politique d'ouverture commerciale et développement économique, Thèse de doctorat en science économique d'auvergne Clermont, Ferrand1, France, 2007.
5. Mohamed bekihal, Lakhdar Adouka, Ouverture commerciale et performance économique, le cas de l'Algérie pour la période (2000/2015), université d'Oran, alriyada business économies journal, vol 06, N° 01, 2020.

- المواقع الالكترونية

1. www.amf.org.ae.ar, 06/05/2026, 11:23.
2. Www.Bank-Of-Algerie.dz, 06/05/2026, 20:42.
3. www.ons.dz, 24/05/2026, 10 :21.
4. www.dhaman.org, 24/05/2026, 22 :07.
5. www.douane.gov.dz, 10/06/2026, 16 :54.